

التعذيب المنهجي داخل السجون المصرية

أولاً يبدأ التعذيب من لحظة الوصول إلى بوابة السجن الرئيسية حيث يوجد ما يسمى حفلة الاستقبال وكانت هذه الحفلة تبدأ دائماً بان يخلع القادم كل ملابسه بحيث لا يبقى عليه إلا الشورت القصير فقط وفي كثير من الأحيان يصدر الأمر بخلع الشورت أيضاً إشباعاً لرغبة الضابط السادي الموجود في نوبة الاستقبال ثم بعد ذلك تبدأ نوبة الاهانة بالألفاظ الجارحة النابية القبيحة ثم بعد ذلك تبدأ نوبة هستيرية من الصفع على القفا ثم الضرب بالعصي والأكف على جميع أجزاء البدن وبخاصة الظهر لمدة قد تصل إلى الساعة ثم الركل بالأحذية وسيل من الألفاظ النابية يستخدم فيها ذكر الفروج بالأسماء الدارجة ثم يأمر كل واحد من المعتقلين بأن يسمى نفسه باسم امرأة ثم يأمر بالرقص والغناء الفاحش.

وفي سجن أبي زعل الصناعي كان الضباط يضعون صورة حسنى مبارك ويطلبون من المعتقلين السجود للصورة ومن أشهر الضباط الذين قاموا بذلك الرائد محمد فريد والرائد خالد الديب والرائد اشرف إسماعيل والرائد هشام عبد الرحمن والرائد مصطفى جابر والرائد محمد شعبان وهذه الحفلة كانت تقليداً مرعياً ومعمولاً به في كل السجون المصرية الموجود بها سجناء إسلاميين وظل ذلك الأمر ساري المفعول من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ وكانت هذه الحفلة هي الاستقبال المحتوم في سجون ليمان أبي زعل، والصناعي بأبي زعل، وشديد الحراسة بأبي زعل، وسجن وادي النطرون واحد واثنين ومن أشهر جلادي سجون النطرون كل من الرائد مخلة/ محمود رشاد والرائد مخلة/ ربيع رزق مقلد والرائد مجدي ظرافة والمقدم عصام عنتر والمقدم سيد غريب والصول سعد فرج والصول محمد السيد والصول عبد العال العراقي والشاويش عاصم والشاويش رجب لقد كان يكفي مجرد ذكر هذه الأسماء لبعث الخوف في النفوس.

نموذج لنوعيته التعذيب في سجن النطرون اثنين على يد الضابط النقيب محمد مصطفى:

الضابط محمد مصطفى واحد من أحط بني البشر وهو إنسان شرير كان له نهج شيطاني في التعذيب يبدأ من الساعة صباحا وحتى الرابعة مساءا وكانت نوبة التعذيب تبدأ بان يخلع المسجون ملابسه حتى لا يبقى عليه إلا الشورت ثم يأمر محمد مصطفى كل مسجون أن يحمل زميله على أكتافه ثم يأمر بعمل تنظيم والمسجونين على هذه الحال والتنظيم هو أن يرفع المسجون رجلا ويضع الأخرى على الأرض ثم يبدل الوضع وهكذا يستمر الحال حتى الساعة الرابعة عصرا مع نوبات من الضرب على الظهر والبدن ثم يأمر محمد مصطفى كل المساجين بخلع الشورت للذهاب إلى الحمام فيخرج المسجونون وهم عرايا كم ولدتهم أمهاتهم ينظر إليهم الضباط والشاوشيه وهم على هذه الحال المذرية وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذه الحفلات على ما فيها من مآسي لا تعد شيء يذكر بجانب حفلات الاستقبال في سجن الوادي الجديد منفى السجون المصرية.

وبعد حفلة الاستقبال يدخل المسجون إلى زنزانه وهي عبارة عن حجرة مقاسها ٤ متر × ٦ متر وهذه المساحة واحدة تقريباً في سجون الوادي الجديد والفيوم ودمهور وشديد الحراسة بأبي زعبل وعنبر (ج) وعنبر (د) في سجن استقبال طرة هذه المساحة كان يوضع فيها ما بين ٢٢ إلى ٢٤ إلى ٣٠ فرداً يحشرون في هذه المساحة الضيقة بلا أية أمتعة فلا ملابس ولا غطاء ولا فراش ولا أواني للطعام ويقون على هذه الحال مدة شهراً أو يزيد ويوضع الطعام على أرض الزنزانة لعدم وجود الأواني وكانوا يمنعون الأذان للصلاة ومن يؤذن يجعل عبرة لكل من تسوّل له نفسه ذلك ومنعوا قراءة القرآن وصادروا المصاحف ومنعوا الكتب والأقلام ومن كان يضبط معه سن قلم رصاص كان

يعذب أشد العذاب أمام زملائه ومنعوا الأوراق والكلام من على الأبواب والشبابيك بل وتبادل الأحاديث بين أفراد الزنزانة الواحدة ولجأ بعض السجناء إلى تأمين المصحف في قاعدة دورة المياه وهذه كانت هي الحال داخل جميع سجون مصر السياسية في هذا الوقت ولقد كان هؤلاء الزبانية فلسفة خبيثة في سياسة التعذيب تمثلت في الآتي:

- ١- الجوع.
- ٢- العري.
- ٣- الخوف.
- ٤- مكابدة الحرارة والبرودة.
- ٥- العزل عن العالم الخارجي.
- ٦- منع الزيارات.

التجويع سياسة مارسها حسن الألفي ونبيل عباس صيام وكانت تقوم أركان هذه السياسة على الآتي:

١- منع الزيارات بما يعنى عدم دخول مأكولات أو مشروبات أو غطاء أو أدوية أو كتابات وأهم من ذلك عدم ورود أية أخبار عن طريق الأهل وذلك ليكون السجين في عزلة تامة عن العالم الخارجي ليحيا الشباب المسلم حياة العزلة والندرة في كل شيء فيعيش في الزنزانة جائعًا خائفًا باردًا لا يجد ما يغطي به نفسه ولا ما يسد به رمقه.

٢- وضع أكبر عدد ممكن في الزنزانة الواحدة بحيث يصل العدد إلى ٣٠ فردًا وعندما يخف العدد تصل الزنزانة إلى ٢٢ فردًا وكانت فلسفة زبانية التعذيب تبغي من ذلك تعميق سياسة التجويع إلى أقصى حد ممكن وذلك بمنع الزيارات وإعطاء كمية قليلة من الطعام لا تكفى لهذا العدد الكبير داخل الزنزانة هذا مع رداءة الطعام المقدم الذي تعف عن أكله الكلاب وكان هذا الطعام يأتي دائمًا باردًا وخاليًا من الملح وكان من أهم مقاصد زبانية التعذيب من ذلك أن يضربوا وحدة الإخوة فيما بينهم ولكن الله سلم فقد استعصم الأخوة بالصبر والإيثار فلم تحدث نزاعات على المكان والطعام إلا في أضيق الحدود لقد سطر الشباب المسلم ملحمة عظيمة من الثبات والصبر والإيثار

والاحتساب والتحمل الذي فاق كل حدود تصورات المجرمين الذين راهنوا على ضعف الشباب المسلم أمام الصعاب ولكنهم خسروا الرهان وكسبه الشباب المسلم بالاعتصام بالله الواحد القهار ثم بالثبات على عقيدة الإسلام الراسخة في قلوبهم.

٣- سياسية العري وكانت تفعل بمنع دخول الملابس والبطاطين وكل أنواع المفروشات وفي مقابل ذلك يصرف لكل سجين بدلة هي إلى الخيش أقرب مع بطانتين صنعتا من الزبالة لا تقي برذاً ولا تغطي جسداً وقد ظل الوضع على هذا الحال من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩ م.

ليمان أبي زعبل وسياسة الجوع القاتل،

لقد مارس الضابط وليد فاروق ضابط أمن الدولة بسجن ليمان أبي زعبل سياسة الجوع القاتل مع نزلاء سجن ليان أبي زعبل فلم يسمح بدخول أية نوعية من الغذاء إلا ما يسد رمق الحياة فقط ولمجرد الإعاشة فمنع اللحوم بأنواعها والبيض واللبن والفاكهة والملح ولم يسمح إلا بدخول الخبز الجامد الذي لا يمكن بلعه وقليل جداً من الخضار المطبوخ بالتراب والحصى كما انه منع العلاج بكافة أشكاله وعندما بلغت الأمور إلى هذه الحال تساقط الشباب فريسة للمرض العضال فبدأت أمراض مثل لين العظام والحمى الشوكية والدرن المعوي واستفحل مرض السكر والجرب الذي انتشر لعدم الاستحمام ولعدم خروج المسجونين إلى الشمس حيث منع التريض وحبس كل سجين في زنزانة مساحتها لا تزيد على المتر ونصف المتر في ثلاثة أمتار ليس فيها دورة مياه ولا تفتح على السجين في اليوم إلا خمسة دقائق ليقوم بتفريغ الغائط وملاً المياه كل ذلك في خمسة دقائق ويضرب في حال الذهاب إلى الحمام والعودة منه وقد استمر الحال على هذه الوتيرة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠ ولقد أدى هذا الوضع إلى موت مجموعة من الأخوة تحت وطأة الجوع والخوف والتعذيب والمرض هذه هي الحقيقة المرة التي جهلها الشعب

المصري والعالم الإسلامي بسبب التعقيم الإعلامي والتضليل الإعلامي الذي مارسه قواد المخابرات المصرية صفوت الشريف عبد صلاح نصر والذي فرضه حسنى مبارك على جميع بيوت مصر من خلال شاشة التلفزيون غابت الحقيقة في ظل إعلام الريالة الذي قاده القواد صفوت الشريف فمن من الشعب المصري يعرف أن الضابط وليد فاروق قتل في ليمان أبي زعبل هؤلاء الرجال الشرفاء الذين نحسبهم شهداء عند الله فرحين بما أتاهم وهم:

- ١- الشيخ مجدي عبد المقصود مات في ليمان أبي زعبل عام ١٩٩٩ م.
- ٢- الشيخ احمد عبد العظيم مات في ليمان أبي زعبل عام ١٩٩٦ م.
- ٣- الشيخ نبيل جمعة مات في ليمان أبي زعبل عام ١٩٩٩ م.
- ٤- الشيخ احمد عبد الرحمن مات في ليمان أبي زعبل عام ١٩٩٧ م.
- ٥- الشيخ يوسف صديق مات في ليمان أبي زعبل عام ١٩٩٧ م.
- ٦- الشيخ حسن محمد إبراهيم مات في ليمان أبي زعبل عام ١٩٩٧ م.
- ٧- الشيخ محمد علي يونس مات في سجن شديد الحراسة بأبي زعبل عام ٢٠٠٦ م.

والغريب والعجيب انه مازال هذا الضابط هو المسئول عن منطقة سجون أبي زعبل حتى الآن وبعد قيام الثورة بعد فضائح الأمن المصري وكأن أمن الدولة تعلن تحديها للثورة وللشعب المصري وهذا ليس إلا استهزاءً بدماء الشرفاء الذين قتلهم هذا الضابط المجرم العنيد العتيد ولا عزاء للثورة ولا لشهداء ولا لشعب مصر أن استمرأ أمن الدولة هو الحال في جميع سجون مصر فما زال الضابط باسل هو المسئول عن سجن الاستقبال ومنطقة طرة وقد قام باسل بأخر مخازيه في يوم ٢ فبراير / ٢٠١١ حيث بلغتنا الأخبار عن سجن الاستقبال والتي أفادت بأن المقدم باسل قد قام بتبليغ قاداته أن هناك هروباً في سجن الاستقبال فما كان من قيادات الأمن المركزي وضباط الجيش من وحدة

المشاة الميكانيكي المراقبة أمام السجن إلا أن أمطروا السجن بوابل من الذخيرة الحية من مدافع الدشكة والجرنوف والكلشنكوف وقد أصابت بعض الرصاصات الشبايك ودخلت ثلاثة رصاصات إلى حجرات النزلاء ولعله كان يقصد من ذلك التصفية الجسدية للموحدين هناك وليست هذه هي أول مخازي ومفاسد هذا الضابط الإنتهازي الوصولي المبعوض من زملائه في أمن الدولة ومخازي هذا الضابط تحتاج إلى كتاب.

(المصدر: موقع أنا المسلم للحوار الإسلامي)



لا ظوغي.. المقر الرئيسي للقهر في مصر

على مقربة من كل شيء ويتحكم في كل شيء. هذا هو الوصف الدقيق لموقع وطبيعة عمل مبنى أمن الدولة بوسط القاهرة. فعلى بعد أمتار من أهم الشوارع الرئيسية بالقاهرة. يقع مقر مباحث أمن الدولة بميدان لاظوغي كأحد أبرز معالم الدولة الأمنية. المبنى المحاط بسور ضخيم يرتفع لعدة أمتار وبوابات حديدية مصفحة يفرض وجوده الأمني الثقيل على محيط الميدان بشكل تام. فرغم أن عدة شوارع رئيسية مزدحمة تبدأ وتنتهي بميدان لاظوغي، ورغم الزحام الشديد على بُعد أمتار من المقر المهيب. فإن حركة المرور والمشاة تقل شيئاً فشيئاً كلما اقتربنا من لاظوغي. البعض يفضل «تجنب الشر والفأل السيئ» والبعض الآخر يبحث في الشوارع المجاورة عن عدة أمتار للتنفس بعيداً عن سطوة الجهاز الأمني الأكثر نفوذاً في مصر.

من ناحية أخرى فإن المنطقة المحيطة بالمبنى تكاد لا تخلو من مفارقات فالجار الوحيد لمقر مباحث أمن الدولة بلاظوغي هو مبنى وزارة العدل ورغم ذلك فإن مبنى أمن الدولة يتصدر المشهد بشكل كاسح حيث تمتد ٥ حواجز مرورية من مدخل الشارع وحتى نهايته فيما ينتشر جنود الحراسات والقوات الخاصة بزيمهم الزيتي وأسلحتهم غريبة الشكل ليضيفوا على المشهد رهبة لا تحتمل.

في نفسه الوقت تكتفي وزارة العدل بمدخل واسع بعيداً عن بوابات لاظوغي المصممة بحراسة لا تزيد على عشرة مجندين وبوابة كاشفة.

ماذا يفعل المصريون لتجنب «النحس»؟

الشوارع المحيطة بمقر مباحث أمن الدولة تحكي بسهولة عن طبيعة الحياة في حوض الداخلية. فالحوار بين المكان المغلق والمواطن يدور حول فكرة واحدة وهي

تجنب «النحس والمضايقات» التي تفرضها سمعة المبنى الضخم بميدات لاظوغي. يقول صابر (عامل مقهي): «ماحدث بيروح هناك خالص.. دي بلد تانية وناس تانية. لما يكون فيه ماتش ولا حاجة الناس بتطلع من سكات لحد ما يروحوا حتة أمان يهيصوا فيها.. كنا عاوزين نعلق علم مصر لما خدنا الكاس وصاحب القهوة قال: بلاش أحسن الجماعة يزعلوا».

ورغم أنه لا توجد «أوامر» رسمية أو شفوية تفرض على المصريين نمطاً معيناً للحياة بجوار لاظوغي. فإن خبرة المواطنين بطبيعة الحياة حول هذه الأماكن تدفعهم بشكل غريزي لتجنب «وجع الدماغ» يقول سيد الأدور (بائع): «لو سارت الأمور بشكل صحيح فشارع أمن الدولة هو الطريق المختصر لمكان عملي حيث أسعى على رزقي منذ الصباح الباكر ومنذ أن وجدت فرصة عمل جيدة بأحد محال وسط البلد وأنا اتجنب المرور من الشارع كله» يضيف محمد «دا رزق وعلى الصبح كدا منظرهم في البرج والكلاب والبوابات يغير دم الواحد.. أنا بلف ٣ شوارع لحد ما أوصل للمحل.. أنا آخر أحسن ما اتنحس على الصبح كده».

كوكتيل لاظوغي: المتحف الحي للمعارضة المصرية:

لا يكاد ناشط سياسي أو حقوقي لا يحمل «تذكراً» خاصاً من أصحاب المكاتب المكيفة بلاظوغي. فشهادة تخرج الناشط السياسي تكتب في أماكن عدة لكن ختم الشعار يوقع دائماً في لاظوغي. المكان الذي شهد أكبر عملية استعادة لمعتقلين صدر بحقهم عشرات الأحكام النهائية بالبراءة يطل على المشهد السياسي المصري ككل.

فهناك تجد الشيوعي والإخواني وعضو النقابة العمالية جنباً إلى جنب مع طالب الجامعة والصحفي والداعية. كوكتيل غريب اشتهر به لاظوغي على مدى عقود فنفس

المكان الذي شهد تعذيب فيه أعضاء الجماعات الإسلامية هو أيضًا الذي شهد وضع اللمسات النهائية وختم النسر على قرارات الإفراج.

فقد جمع لاظوغي في غرف تحقيقه المتخصصة وزنازينه التي تقع بالكامل تحت سطح الأرض جميع أطراف وشرائع المجتمع المصري دون استثناء. فكان بشكل عام يمثل متحفًا تاريخيًا لتطور الحركات السياسية المعارضة والتي قام لاظوغي بمحاولات مستمرة لإجهاضها. وعلى الدوام تعامل لاظوغي مع المعتقلين بوصفهم «أعداء شخصيين» بالمعنى الحرفي.

يقول «م. ن» معتقل سابق أفرج عنه منذ ثلاثة أعوام: «زيارتي للاظوغي لم تنقطع منذ اعتقالي في ١٩٩٣ فكل حكم بالإفراج يصدر لصالحه يعني ببساطة زيارة تتراوح بين أيام وأسابيع لمقر مباحث أمن الدولة بلاظوغي. هناك تجد من يناقشك في الفقه والتفسير والحديث والسياسة باحتراف يصيبك بالارتباك. تجد أشخاصًا آخرين جاهزين «لتعليمك الأدب». وبمجرد انتهاء التحقيق في الدور الثاني بلاظوغي وبمنظرة واحدة تنتقل بعيون معصوبة وكلاشبات إلى أسفل - حوالي ٣ أمتار تحت الأرض - لتدرك أن مرحلة التحقيق انتهت وتبدأ في انتظار الأسوأ» ويضيف «ع. م» أحد المعتقلين السياسيين بلاظوغي عن ظروف الاعتقال «قبل التحقيقات جمعنا العساكر في زنزانة طويلة مقسمة لثلاث غرف على شكل حرف L ورغم أننا تحت الأرض فعليًا فإنهم استبدلوا الكلاشبات الحديدية التي أتينا بها بنوع غريب كالذي يظهر في الأفلام. نوع يضيق باستمرار كلما حاول المعتقل تحريك يده. بعدها يأتي دور التحقيق الذي يستمر لساعات الفجر الأولي ونحن وقوف معصوبو الأعين.. لا أحد ينتظر نتيجة تحقيق أو تحريرات فهم يجبرون المعتقلين على النوم فوق مراتب مبللة وتبدأ جلسات التعذيب بالكهرباء» يضيف المعتقل السابق «أثناء التحقيق أيضًا يحضر طبيب يسأل المعتقلين بضعة

أسئلة حول إصابتهم بأمراض معينة خاصة القلب والسكر. وبعد التعذيب أجبروني على الجلوس عارياً لساعة ثم دهنوا جسمي بمادة كيميائية لا أعرفها وصبوا علينا الماء البارد.. قال لي معتقلون بعد خروجي هذه المواد تمنع آثار التعذيب من الظهور».

ولا تقتصر اعتقالات لاظوغي على أفراد الجماعات المسلحة فقط بل تمتد لتشمل عدداً من رموز المعارضة المدنية فمن هناك انطلقت حملات القبض على النشطاء المناهضين لغزو العراق في ٢٠٠٣ فتم تجميعهم كيفما اتفق في غرف البدروم. منهم من شاهد التعذيب ومنهم من تعرض له فعلياً. فعلي الرغم من التحقيقات المكثفة مع المعتقلين وقتها فإن بعضهم تعرض للضرب والسحل مرات متتالية دون توجيه تهم محددة. ورغم أن العنف الأمني بلغ مداه في مواجهة المتظاهرين مع مطلع الألفية - حتى لو كانت المظاهرات محدودة بنطاق معين كمظاهرات معرض الكتاب مثلاً - إلا أن سيناريو العنف في لاظوغي بدا كشعار لا يمكن التنازل عنه ونوع من «النفحة» لا يجوز بأي حال أن تدخل لاظوغي دون أن تحصل على نصيبك منها.

من ناحية أخرى فلاظوغي الذي يعد أحد أبرز «مؤسسات» التعذيب ذات الشهرة العالمية أشارت الجارديان البريطانية لمنافسة بينه وبين جوانتانامو لا يقتصر دوره فقط على قمع المعارضين بل يمتد عمله في مراحل معينة ليتحول أحياناً لمستودع مضمون للمعتقلين على سبيل الاحتياط!.

تقول زوجة أحد أهالي المعتقلين الحاليين: «زوجي هناك منذ ١٩٩٦ وحتى اليوم (٢٠٠٨).. لا توجد قضية ولا يحزنون فقط اشتباه في مطار القاهرة ساق زوجي المهندس العائد من أمريكا حيث يعمل لصالح شركة أمريكية شهيرة لبوابة لاظوغي ومن يومها لم نره.. بحثنا عنه في كل مكان والإجابة كما تعرف واحدة «لا نعرف عنه شيئاً» وبالصدفة عرفنا مكانه من بعض المعتقلين المفرج عنهم مؤخراً حيث أخبرونا بأن زوجي «المهندس

مدحت صبحي» موجود هناك بصفة دائمة كمشتبه فيه فمره يصنفونه كقيادي بارز في جماعات إسلامية متعددة ومرة يحققون معه بوصفه شيوعي صميم. آخر مرة حققوا معه كان بسبب وجود اسمه في قوائم الحزب الوطني بحدائق الزيتون وهو عضو بالفعل حيث قدم أوراق العضوية قبل سفره ليعمل مهندسا بهيئة الأبنية التعليمية.. زوجي في لاظوغي لسبب واحد حسب ما نقله أحد المعتقلين عن أحد الضباط أثناء التحقيق - لأنه لا يوجد ضابط يتحمل مسؤولية الإفراج عنه فهو محبوس على سبيل الاحتياط منذ ١٢ عامًا في انتظار جرة قلم.

خريطة الحصار الأمني: الداخلية، قوى الجميع؛

حين وصف «جمال حمدان» القاهرة بأنها «رأس كاسح لجسد كسيح» لم يكن يعبر عن طبيعة الجغرافيا فقط بل ربما كان ينظر لخريطة القاهرة عام ٢٠٠٨، فالعاصمة التي اشتهرت دائماً بالقدرة على تكوين هوية خاصة بها تتجاوز طبيعتها كمدينة حرصت باستمرار على أن تقدم نفسها كمختصر مفيد لوضع الدولة المصرية ككل.

بعد أحداث الأمن المركزي في منتصف الثمانينيات وحسب ما صرح به مبارك للصحف الكويتية تعليقا على تظاهرات جنود الأمن. فإن قرارا اتخذ بإعادة النظر في توزيع المقار الأمنية خاصة في القاهرة. ورغم أن الحديث كان يدور حول معسكرات الأمن المركزي فإن نظرة واحدة لمواقع ثلاثة من أشهر المقار الأمنية سيئة السمعة والتي تحتوي جميعها على سجون خاصة يعطي للمشاهد بعدا آخر.

فعلى طريق المطار وبالقرب من بيت الرئاسة يقع مقر إدارة أمن الدولة العليا المعروف باسم «الجهاز» وفي وسط العاصمة تمامًا يقع لاظوغي بسطوته ونفوذه فيما يسكن وزير الداخلية (حبيب العادلي) بميدان لبنان بالمهندسين على بعد ١٥ دقيقة من لاظوغي. وفي الجنوب يتم إنشاء جابر بن حيان في النقطة الفاصلة بين الجيزة وكل من

الشيخ زايد والسادس من أكتوبر حيث منزل رئيس الوزراء أحمد نظيف. في الجنوب وعلى أطراف حلوان توجد سلسلة سجون منطقة «طرة» الشهيرة والمكتظة تاريخياً بألوان الطيف السياسي المصري. وفي المقابل فإن الطريق الدائري بمراكز ومعسكرات الأمن المركزي التي تنتشر على أجنابه تحيط القاهرة من الغرب والشمال بسياج ضخم من النقاط الأمنية المؤثرة ومن ناحية الغرب تقع أكاديمية مبارك للأمن حيث يدرس طلاب الشرطة والضباط أحدث وسائل «الاستنطاق». في حين تقع جميع الأحياء السكنية في نطاق تحت سمع وبصر طوق حديدي يتزايد بلا سقف معروف.

تبدو القاهرة الآن كمدينة مخترقة ومحاصرة بامتياز علي مدار الساعة. فالمساحات المتبقية داخل الطوق الأمني ليست أكثر من أماكن للتكدس والزحام والصراعات الضيقة.

أما القاهرة نفسها كعاصمة فمحاكمة من الخارج وتدار بالأمر المباشر والريموت كنترول الأمني. فهي ممنوعة من التمدد نحو الصحراء بشكل حقيقي.

فقط يسمح للعاصمة بتكوين «جيوب عمرانية» معزولة كالسادس من أكتوبر. أما المعادلة الرئيسية التي تحكم المدينة فهي ذلك السياج الأمني الذي لا يكفي بالمحاصرة فقط بل يقطع أجزاءها من الشمال للجنوب والعكس بنقاط أمنية من عينة لا طوغي وجابر بن حيان والجهاز ليصبح هامش الحياة داخل القاهرة مرهونا علي الدوام بعصا المايسترو الأمنية

(كتب- أحمد محجوب -بشبكة أبناء مصر ٨ يونيو ٢٠٠٨)



٢٧ يوم تعذيب متواصل في لاظوغلي

٢٧ يومًا من أسوأ أيام حياتي قضيتها في حجز أمن الدولة في لاظوغلي، ذلك المكان الذي عُرف بأنه سيئ السمعة واشتهر بالتعذيب، ويمر به كثير من الأسرى من إخواننا المسلمين قبل أن يصدر بحقهم قرار اعتقال من قبل وزير الداخلية السابق حبيب العادلي اللعين، كثيرًا ما حاولت أن اقنع نفسي أن تلك الأيام لم تكن إلا كابوسًا أو وهمًا نسجه خيالي، ولكن ذكراها لا تزال ماثلة قوية في مخيلتي وتأتي الأيام أن تطمسها!

واليوم بعد سقوط الطاغية يحدوني الأمل أن يتم الإفراج عن كل هؤلاء الإخوة في السجون، فهم وفق بعد التقديرات يتجاوزون العشرين ألفًا، منهم من فارق أهله وأبناءه منذ سنوات، فلا تبخلوا عليهم بالدعاء.

البلديات:

الساعة الثانية بعد منتصف الليل، طرقات عنيفة على باب المنزل، فتحت الباب لأجد أمامي ضابط من مباحث أمن الدولة وحوالي عشرة من الجنود المسلحين دخلوا المنزل دون استئذان وشرعوا في تفتيشه وجمع كل ما يقع تحت أيديهم من أوراق وكتب وأجندات وأجهزة كمبيوتر واسطوانات، ثم أخذوني عنوة، لأكمل الليلة في حجز قسم الشرطة، وفي الصباح نقلتني سيارة الترحيلات إلى مقر مباحث أمن الدولة في محافظتي ومعني بعض الإخوة الذين لا أعرفهم.

حملتنا سيارة الترحيلات إلى مقر أمن الدولة الفرعي وجلست في الاستراحة مع اثنين من رفاقي، كانا قد مكثنا في سجون مبارك ١٠ سنوات كاملة، ولم يمض على خروجهم سوى أشهر قليلة، وقد جرت العادة أن يتم استدعاؤهم كل عدة أسابيع لسؤالهم عن نشاطهم وعلاقتهم وأماكن صلاتهم وقناعاتهم الفكرية... ونحو ذلك، وذلك المنهج كان متبعًا مع كل من يتم الإفراج عنهم، إذ يبقون تحت تلك الرقابة لسنوات أخرى

بعد أن يتموا مدة سجنهم التي لم تتحدد بحكم محكمة بل وفق قرار اعتقال من وزير الداخلية، هكذا ببساطة، يصدر وزير الداخلية قرارًا باعتقال من يشاء دون محاكمة أو توجيه اتهام، فصنع لنفسه سلطة قضائية خاصة به، ومع أن قانون الطوارئ لا يسمح باعتقال أي شخص أكثر من ٤٠ يومًا دون توجيه اتهام إلا أن وزير الداخلية بإقرار من الهالك حسني مبارك كان يعتقل من يشاء لسنوات، وإذا تقدم المعتقل بتظلم للسلطة القضائية تصدر المحكمة حكمًا بالإفراج عنه، ولكن وزارة الداخلية تتحايل على تنفيذ الحكم فيتم إخراج المعتقل من السجن لعدة أيام يقضيها في أحد مقرات أمن الدولة ثم يصدر بحقه قرار اعتقال جديد، وهكذا كانوا يهيمنون على السلطة القضائية ويستعبدون الناس.

بعد ساعة من المكوث في الاستراحة، دخل أحد العاملين في مقر مباحث أمن الدولة وربط عصابة على عيني واصطحبني إلى حجرة أحد الضباط.

بدأ الضابط في توجيه الأسئلة إليّ وكنت معصوب العينين، فسألني عن بعض محتويات الكتب وما وجدته على جهاز الكمبيوتر، كان يريد أن يوحى إليّ أنه يعرف كل شيء عني، ولكنني كنت على يقين أنه لا يعرف شيئًا، وأنه يهدف من ذلك الإيحاء أن يشعرني بأنه لا طائل من محاولة إخفاء أي شيء، لا أريد الخوض في تفاصيل ما سألني عنه، فالهدف هنا عرض نهج جهاز مباحث أمن الدولة الذي مر به الآلاف غيري ممن لم يستطع ذلك الجهاز الوقوف على دليل يوجه بموجه اتهام لهم، كانت ردودي مقتضبة، وفجأة شعرت بصفعة قوية على وجهي، فنزعت العصابة عن عيني بتلقائية، وبعد ثانية واحدة انقض علي ثلاثة أو أربعة من أشباه الرجال، فأعاد أحدهم العصابة على عيني وكبل الثاني يدي خلف ظهري وانهالت علي الضربات من كل جانب.

لم أكن أتخيل أن الجسد لديه القدرة على تحمل كل هذا الضرب، وكان الضرب مصحوبا بأقذع الشتائم التي لا تُسمع إلا في الأوساط الشعبية المنحرفة، وبعد دقائق من الضرب ساقوني إلى إحدى حجرات الحجز، كانت حجرة صغيرة ضيقة ليس فيها إلا حصيرة، وفي المساء استدعاني الضابط مرة أخرى فوضعوا العصابة على عيني وحذروني من مغبة رفعها، فلما دخلت على الضابط فاجأني بالسؤال: من قتل خطاب؟، يقصد القائد العربي في الشيشان، لم أفهم مغزي السؤال، فقلت: لست أدري، مات مسموما، فقال: من وضع له السم؟ فلم أرد، فاستطرد قائلاً: إنهم الخونة!، هنا فهمت ما يرمي إليه، فهو يلمح إلى أن له عيون ترصد كل ما يجري، فهي محاولة أخرى للإيحاء بأنه دس علي من بعض الجواسيس الذين أخبروه بما يتوهمه عني من مخططات!، وقد علمت فيما بعد أن مباحث أمن الدولة تلجأ إلى تجنيد العديد من المرشدين السريين الذين يندسون وسط أي تجمع ذي طابع إسلامي ويقدمون تقارير دورية عما يجري في تلك التجمعات، بل لا يكاد يخلو أي مسجد من أحد هؤلاء المرشدين السريين.

كان الضابط يوجه إليَّ أسئلة كثيرة حول أمور شخصية كأنه يحاول اقتحام حياتي الخاصة والتعرف على أدق تفاصيلها، وكان يطالبني بالاعتراف بكل شيء، فلما سألته أعترف بماذا؟، لم يجد رداً، فقال: اعترف أنك.... (كلمة عامية بمعنى لوطني)، فلم أعقب، فطلب من أحد الموجودين الكهرباء، وبدأ يوجه الصعقات إلى أماكن متفرقة من جسدي، كان يستخدم مصدراً للكهرباء يصدر صوتاً متذبذباً، اعتقد أنه العصا الكهربائية التي يستخدمها رجال الشرطة في أوربا لردع الخارجين على القانون، وكان الضابط يكرر مطالبته بالاعتراف بصوت يوحى بنفاد الصبر، كان الألم شديداً خاصة لو استقر مصدر الكهرباء على مكان واحد من الجسد أكثر من ثانية واحدة، فالثانية الأولى ألمها دائماً أقل مما يتبعها من ثوان، وهو ألم يجبر صاحبه على الصراخ بطريقة لا إرادية.

مكثت أربعة أيام في حجز فرع أمن الدولة كان يتم فيها استدعائي في أي ساعة من الليل أو النهار ويوجهون إليَّ الأسئلة وأنا معصوب العينين، لم تكن إجاباتي ترضيهم فتكرر تعرضي للضرب والصعق بالكهرباء، وكان الضرب يتركز في منطقة الرأس والفكين، حتى بلغت درجة أنني لم أستطع مضغ الطعام لكثرة ما تعرض له مفصل الفك من ضربات، كانوا يقدمون لي ما بقي من طعام الجنود، وهو يقتصر على الخبز والخبز والأرز، وبعد انقضاء تلك الأيام الأربعة توقف الاستدعاء ولكنني بقيت محتجزاً الثانية أخرى وفي صباح اليوم الثالث عشر دخل علي مجموعة من الرجال وتم تكبيل يدي اليسرى مع اليد اليمنى لشرطي ودخلنا صندوق سيارة الترحيلات، سألت الشرطي: إلى أين نذهب؟ فقال: لا أدري!

كنت أجلس وحيدا في صندوق سيارة الترحيلات مع ذلك الشرطي وقد أغلق علينا الباب، وخلف الباب مجموعة من رجال المباحث، ومضت السيارة تشق طريقها إلى وجهة مجهولة، كنت أرجح أننا ذاهبون إلى السجن، ولكنني كنت مخطئا، إذ كنا ذاهبين إلى أسوأ مكان في مصر وربما في العالم، إنه حجز أمن الدولة في لاطوغي بالقاهرة.

وقفت السيارة أمام الباب الخارجي لمقر أمن الدولة لفترة طويلة تقارب ساعة، وفجأة دخل أحد الجنود إلى صندوق السيارة، وتم تحرير يدي من يد الشرطي، وقام الجندي بربط عصابة على عيني واستأنفت السيارة سيرها داخل ساحة مقر أمن الدولة، بعد خمس دقائق توقفت السيارة وشعرت بيد تجذبني من ملابسي لتقودني إلى داخل حجز أمن الدولة في لاطوغي.

وبدأت أسوأ أيام حياتي في ذلك المقر..

عندما دخلت مقر أمن الدولة في لاطوغي كانت العصابة على عيني، لم أكن قد عرفت مكاني بعد، فسألت من حولي: أين أنا؟، فجاء الرد صفعة قوية متبوعة بصوت

أجش يقول: هنا لا ترفع صوتك ولا تتكلم إلا بإذن. ثم طلبوا مني التجرد من ثيابي تمامًا واقترب مني شخص أعتقد أنه طبيب، وشرع يفحص جسدي وسألني إن كنت أعاني من أي أمراض أو أتعاطى علاجًا، فأجبت بالنفي، وهنا شعرت بصفعة أخرى وصوت يقول: هنا لا ترفع صوتك ولا تتكلم إلا همسًا، ثم أمرني بارتداء ثيابي، واستولى على حذائي فبقيت حافي القدمين وتم تكييل يدي من الأمام بكلبشات حديدية (صناعة تايوانية) وبدأ أحد أمناء الشرطة يملي عليّ التعليمات وهي:

- ١- لا ترفع العصابة (يسمونها الغماية) عن عينيك ليلاً أو نهارًا.
- ٢- لا تنطق بحرف دون إذن، وإذا تكلمت لا تتكلم إلا همسًا.
- ٣- انس اسمك تمامًا، أنت هنا لك رقم سننالك به ورقمك هو ٥٩.
- ٤- لا تحاول مخاطبة رفاقك المحتجزين.

فقلت: أريد الضوء للصلاة، فاصطحبني إلى زنزانة ذات باب حديدي سميك وهي عبارة عن مرحاض ومصطبة أسمنتية بحجم السرير بارتفاع نصف متر تقريبًا وحنفية مياة، وقال لي توضعاً، قلت أريد تحرير يدي من الكلبشات، قال توضعاً بها، حاولت رفع العصابة عن عيني لأغسل وجهي فصفعني بقوة قائلاً: هل نسيت التعليمات يا ٥٩؟ توضعاً بالمسح على الغماية!

كنت أتبين ملامح المكان من تحت العصابة، ولكن بمجال رؤية محدود، وعندما خرجت من الزنزانة كنت أرى أجساداً مترامية على الأرض معصوبة العينين، مكبله الأيدي من الأمام، أكثرهم كانوا من أصحاب اللحي.

جذبني أمين الشرطة إلى مكان ما في إحدى الطرقات التي تفتح عليها أبواب الزنازين وقال لي هذا مكانك لن تفارقه ليلاً أو نهارًا وحذار من الحركة في أي اتجاه، وأعطاني عبوة مياه للشرب ثم قال: صل العصر إن شئت وأرشدني إلى اتجاه القبلة، وبعد

الصلاة وجدت نفسي ممددا على الأرض وسط مجموعة المحتجزين العصابة على عيني، ويداي مكبلتان من الأمام.

بعد دقائق دخل موعد الغذاء فسمعت صوتا يأمر جميع المحتجزين بالجلوس وبدأ توزيع أطباق الطعام وهي أطباق بلاستيكية تحتوي على أرز وفاصوليا بيضاء وخمس كرات من اللحم المفروم، لم أشعر بشهية للطعام، فقلت لمن يوزع الأطباق لست جائعا، فصاح بي: هل تظن نفسك في بيتك هنا ستأكل وفق رغبتنا!.

وبعد الطعام سمعت صوتا ينادي: يا ٥٩ قف، فوقفت وشعرت بيد تجذبني إلى إحدى الحجرات، وقفت في مواجهة أمين شرطة فقال لي: الآن سنكتب وثيقة تعارف، وأخذ يسألني عن أسماء كل أقاربي ومحل إقامتهم وبعد انتهائه قال: الآن سنقوم بتصويرك، وقفت مواجهها المصور الذي أمرني برفع العصابة عن عيني بينما ذهب أمين الشرطة إلى إحدى أركان الحجرة وأخفى وجهه بيده كي لا أراه، عندما رفعت العصابة عن عيني كانت الرؤية مزدوجة ولعل ذلك من أثر الرؤية بعين واحدة من تحت العصابة، وبعد التصوير أعادوا ربط العصابة وأعادوني إلى مكاني.

كنت في حجز أمن الدولة في لاظوغي، ذلك المكان الذي يطلق عليه البعض (وكر التعذيب)، وذلك الحجز يتكون من طريقة رئيسية طولها حوالي ٢٥ متراً وعرضها حوالي ٣ أمتار، بدايتها كنهايتها عبارة عن سياج حديدي له باب، ويتفرع من هذه الطريقة الرئيسية ست طرقات جانبية ثلاث عن اليمين وثلاث عن الشمال، طول الواحدة حوالي ١٢ متراً وعرضها يزيد قليلاً عن المتر ونصف، وفي كل طريقة جانبية خمس أو ست زنازين، فيبلغ بذلك عدد زنازين الحجز ثلاثين زنزانة تقريباً، وتتباين هذه الزنازين في سعتها، وهي تشبه المراحيض إن لم تكن كذلك بالفعل، فكل زنزانة بها (قاعدة تواليت) وحنفية مياه ومصطبة أسمنتية يبدو أنها لنوم المحتجز، ولم نكن نحتجز في الزنازين ولكن على

جانبي الطريقة الرئيسية وفي الطرقات الجانبية لأن عدد المحتجزين يفوق عدد الزنازين على الأرجح، وكان يُسمح لنا بدخول الزنازين لقضاء الحاجة والوضوء ثلاث مرات في اليوم (الفجر و قبيل الظهر وبعد المغرب) ولم يسمح لنا بالمكوث في الزناينة أكثر من دقيقتين يحرورن فيها أيدينا من الكلبشات بينما تبقى العصا على أعيننا، وبخلاف هذه الدقائق القليلة فأيدينا مقيدة طوال الوقت!

وداخل الحجز يتحرك دائماً حوالي ٦ أمناء شرطة مهمتهم مراقبة المحتجزين وتوزيع الطعام عليهم وإدخالهم الزنازين لقضاء الحاجة في الأوقات المحددة، ولا يتورعون عن البطش بأي محتجز يخالف التعليمات الأربعة التي أملوها عليه وقد سبق ذكرها، ويمنع قضاء الحاجة في غير الأوقات المخصصة لذلك، وأحياناً كان المحتجز يضطر إلى التبول في ملابسه بسبب ذلك التعنت، والبعض الآخر كان يشكو من التبول اللاإرادي بسبب التعذيب بالكهرباء الذي يُجَل بعمل الأعصاب في الجسم.

كانوا يفرشون الأرض بالبطاطين لينام عليها المحتجزون، وهي بطاطين قدرة تمتلئ بالحشرات الصغيرة كالبق والقمل وغيرها.

وخارج الحجز وبعد السياج الحديدي مباشرة توجد حجرات التحقيق والتعذيب، ولعلها ٦ حجرات تقريباً، إذ يقوم أحد الضباط باستدعاء أحد المحتجزين إلى حجرة التحقيق ويبدأ الاستجواب في فترتين الأولى بين الظهر والعصر والثانية بعد العاشرة مساءً إلى قبيل الفجر، وفي هاتين الفترتين كانت صرخات المعذنين تصم آذاننا.

وضباط التحقيق يستخدمون أسماء مستعارة أذكر منها (مالك بيه) (جعفر بيه) (هيثم بيه) (سيف بيه) (بلال بيه).

تم استدعائي من قبل أحد هؤلاء الضباط في الليلة الأولى لوصولي، ووقت أمامه مكبل اليدين، معصوب العينين، وبدأ حديثه لي بالسب، ثم قال: تكلم وقل كل ما عندك!، هكذا بدون أن يوجه إليّ أي سؤال!!

فتكلمت ورويت كل ما عندي من أحداث وأنشطة بكل صدق، وفوق ذلك لم أخف تكفيري للهالك حسني ولرجال أمن الدولة، إلا أنه لم يقتنع وأصر على أني أخفي الكثير، وقال: المؤمن يعتقد أنه جاء هنا بقضاء الله، وقد جاء قبلك فلان وفلان وفلان ووقفوا نفس وفتكتك تلك، فمن أقرب بما لديه نجا وسلم، ومن حاول أن يخفي شيئاً فمصيره التعذيب، والبعض يموتون هنا، سأعطيك فرصة إلى الغد للتفكير، ثم أمر أحد أمناء الشرطة بإعادتي إلى مكاني في إحدى الطرقات الجانبية.

وفي الليلة التالية استدعاني وقال: هل ستتكم؟ قلت: لقد أقررت بكل ما عندي، فأمر أحد الواقفين بفك يدي وقال: اخلع ملابسك، فلم أحرك ساكناً، فأمر من حولي بتجريدي من ثيابي حتى أصبحت عارياً تماماً، ثم حملوني ووضعوني على سرير وربطوا يداي وقدماي في أركان السرير الأربعة، فأصبحت عاجزاً عن الحركة، وسمعت طرقات العصا الكهربائية (لا أعرف اسمها الحقيقي، كانوا يسمونها الصابغ)، وبدأ التعذيب بالكهرباء مصحوباً بالسباب والمطالبة بالاعتراف!



كان الضابط يضع العصا الكهربائية في أماكن معينة من الجسد لعدة ثوان فأصرخ بكل قوة، حتى جف حلقي تماماً، وأصبحت أنطق بصعوبة من أثر الجفاف، فقلت (يارب عليك بالظالمين) فقال ساخراً: عندنا الرد وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون!

حاولت أن أتحديث بأي كلام لكي أشغله عن التعذيب، إذ لم يكن عندي ما أعترف به كما يريد، إلا أنه فطن إلى الأمر، وزاد من التعذيب، لست أدري كم مر من الوقت ربما ساعتين أو أكثر، ثم قام الضابط ووقف على السرير وضغط بقدمه على وجهي وهو يتوعدني، ثم انصرف وأمر أمناء الشرطة بفك قيدي وإبقائي واقفاً طوال الليل!

عندما وقفت لم أستطع تحريك كتفي، وكان أمناء الشرطة على علم بذلك الشلل المؤقت الذي يصيب الكتفين من أثر الربط في السرير، فساعدوني على تحريكها إلى أن استعادت قدرتها على الحركة، ارتديت ملابس، وأعادوني إلى مكاني داخل الحجز، وبقيت واقفاً، وبعد دقائق اقترب مني أحد أمناء الشرطة وسألني: أتريد الصلاة؟ فقلت نعم، فاصطحبني إلى زنزانة للوضوء، وسمح لي برفع العصابة عن عيني لأول مرة كي أغسل وجهي، فلما خرجت قال: لا تدع الله علينا.

فصليت، ومكثت واقفاً أقاوم النوم.

كنت أشعر بتخدير في الأماكن التي تعرضت للصعق بالكهرباء، وقد بقي ذلك التخدير أسابيع طويلة قبل يزول تدريجياً.

التعذيب في لاظوغلي يتخذ أسلوبين، الأول هو الصعق بالكهرباء كما أوضحنا، والآخر هو الحرمان من النوم بإكراه المحتجز على البقاء واقفاً عدة أيام، بالإضافة إلى الضرب ولكنه أسلوب ثانوي، وهناك حرص على الحالة الصحية للمحتجزين لضمان تحملهم للتعذيب، إذ يمر كل صباح أحد أمناء الشرطة على المحتجزين ويسألهم عما يشكون منه، ويحضر لهم ما يحتاجونه من أدوية، كما يمر أمين شرطة آخر حاملاً زجاجة مطهر ليقوم بتطهير أماكن الصعق بالكهرباء في الجسد، فأماكن الصعق عادة تتعرض للتسلخ مع تورم بسيط ولون داكن يغشى الجلد وألم في العضلات القريبة منها.

قضيت الليل واقفاً بعد جراحة الكهرباء، وبقيت على هذه الحال إلى أن تم استدعائي في الليلة التالية إلى حجرة التحقيق، وقال لي الضابط بأسلوب هادئ: هاه يا أخ (...)، هل ستتكلم؟ قلت: نعم، سأتكلم. وفي الحقيقة لم يكن لدي ما أقوله، فشرعت في تلفيق قصة كاذبة وأعتقد أن الضابط كان يكتب ما أقوله، ولم تكن القصة محبوكة جيداً، فاكشف الضابط بحكم خبرته كذبتها، فاستشاط غيظاً، وانهال عليّ ضرباً بكرسي خشبي، وكان يسب سباب الأوساط المنحرفة، ثم أمر بإعادتي إلى الحجز وإبقائي واقفاً.

كان التعب قد بلغ بي مبلغاً كبيراً وكانت عيني تغفو وأنا واقف، وفقدت القدرة على التفكير، وفي الليلة التالية استدعاني وقال بصوت هادئ: هل ستتكلم أم قمت بإعداد قصة جديدة؟ قلت: لو كان عندي قصة لما لفقت تلك القصة، قال: أنت إذن تريد أن تتعذب؟

وتكرر ما حدث في الليلة الأولى من صقع بالكهرباء، وشعرت أني على حافة الموت، فقلت: سأموت، فقال الضابط: مُت وسنضعك في (كيس) ونرميك في الصحراء! لم أفهم لم كان الضابط يصر على إخفائي للكثير مع أنه لم يكن يمتلك أي دليل!، أهكذا يأخذون الناس بالظن، أم هي الحماقة؟

بعد انتهاء جلسة التعذيب بالكهرباء كنت قد مكثت ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ واقفاً دون أن أنام فضلاً عن أن أجلس، وفي اليوم الرابع بدأت أشعر ببعض الهلاوس السمعية، وانقباضات عضلية لا إرادية، وفي الليلة الرابعة بدا أن الضابط قد صدّق أنني ليس عندي ما أخفيه أو رجّح ذلك على أقل تقدير، وبدأ الضابط يحاول استدراجي للحديث عن تاريخ حياتي، كان يحاول أن يتوقف عند أحداث معينة، ويسألني عن أشخاص قابلتهم منذ سنوات ولا أذكر أسماءهم، وكان يكتب ما أقوله، شعرت بذلك مع أنني كنت معصوب العينين، كما سألني عن كل شخص تربطني به صلة، أو سبق أن ربطتني

به صلة، كنت مترددا في الحديث خشية أن يُؤتي بأحد هؤلاء الإخوة، صحيح أنهم لم يفعلوا ما يهدد نظام الهالك حسني إلا أن هؤلاء الضباط كان يكفيهم مجرد الظن ليسوموا الناس سوء العذاب، لذلك لم أذكر من الأسماء إلا ما دعنتني الضرورة إلى ذكرها.

ولما طال الحديث طلب مني الضابط أن أكتب تاريخ حياتي، فقلت له: لا أقدر على التركيز وجمع الأفكار أريد بعض الراحة، فأمر بالسماح لي بالنوم على أن أكتب تاريخ حياتي في اليوم التالي.

جلست في غرفة إعداد الطعام وهي غرفة لا تقل قذارة عن الحجز وفيها ترتع الصراصير في مكان، رُفعت العصابة عن عيني لأكتب تاريخ حياتي، كانت الرؤية مزدوجة، كأن كل عين فقدت ارتباطها بالعين الأخرى وترى وحدها، أي أن ذلك الإزدواج في الرؤية لا يحدث إذا فتحت عين واحدة، وقد زال ذلك الإزدواج بعد خروجي من الحجز ورفع العصابة نهائياً عن وجهي، كتبت تاريخ حياتي في عدة صفحات، كان الضابط يستدعيني ظهرا و ليلا ويمسك بالأوراق المكتوبة ويسألني عن تفاصيل بعض ما جاء بها، كان يسأل عن أمور ليس لها أي أهمية، وأحسبه كان يظن أنها ربما تقوده إلى ما هو مهم.

واستمر ذلك الاستدعاء عدة أيام وبعد الانتهاء قال لي الضابط: مبروك عليك المعتقل.

كان قد مر على بقائي في الحجز حوالي عشرة أيام، بدأت أشعر بحكة جلدية، وكانت أكثر شكاوى المحتجزين من هذه الحكة (الهرش)، وكانت هذه الحكة تتركز في

أماكن الصعق بالكهرباء التي يبدو أنها تعرضت لالتهاب جلدي، كانوا يوزعون على المحتجزين «مرهمًا» يفترض أنه لعلاج هذه الحكة ولكنه لم يكن مجديًا!

بعد يومين آخرين بدأت أشعر بزحف الحشرات تحت ملابسي، لم تكن عيني تغفو إلا دقائق قليلة في اليوم، شعرت بصداع شديد من أثر قلة النوم.

(شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي ٢٠١٢/٢/١٢) (شبكة الحرية الإسلامية مارس ٢٠١١)



سجن القلعة أخطر المعتقلات المصرية

ويعتبر سجن قلعة صلاح الدين في القاهرة أحد أشهر السجون المصرية التي خصصت للقضايا السياسية والتعذيب، ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وما بعدها ويحتوي السجن على ٤٢ زنزانة مقسمة على قطاعين أحدهما شرقي والآخر غربي، إضافة إلى ثماني «غرف تعذيب» أشهرها غرفة الفرن أو «الشواية» بالناحية الشرقية منه. سبب تسميتها بهذا الاسم يرجع لتجهيزها أوائل الستينيات بنظام غازي يجعل جدرانها ساخنة باشتعال مواشير مخصوصة، وفي ذلك الوقت كان يتم إدخال المعتقلين «٥ أفراد» وإشعال المواشير ومع الوقت تؤثر حرارة الجدران على أجسادهم في وسيلة لإجبارهم على الاعتراف، أو الإدلاء بأوصاف وأسماء زملائهم.

وفي الناحية الغربية للسجن تقع غرفة التعليق وهي نفسها الغرفة التي تم تعذيب الرئيس السابق السادات فيها بعد فصله من الجيش المصري في العصر الملكي بعد اتهامه بمقتل «أمين عثمان» القضية المعروفة قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. كما توجد غرفة «الحلقات» والتي صممها الفرنسي «لوميان» في عهد الملك فؤاد عام ١٩٣٢ على غرار غرفة شبيهة بسجن الباستيل الفرنسي الشهير المسماة بغرفة «نزع الاعتراف» وفيها يتم تعليق السجن من قدميه بسقفها مع تدويره بسرعة لدقائق ما يصيب أجهزة جسمه بالاضطراب، وهي نفسها الغرفة التي يقال إن عبدالناصر أعطى أوامره بعدم تعريض الكاتب الراحل مصطفى أمين لها بعد سجنه في قضية التخابر المعروفة بعد قيام ثورة يوليو. وفي الغرفة نفسها - كما يقال - تم تعذيب الشيخ كشك إمام جامع عين الحياة الذي اعتبره الرئيس الراحل أنور السادات أحد أشرس المعارضين لسياسته بعد عام ١٩٧٣.

أشهر المعتقلين..

تم سجن شيخ الإسلام ابن تيمية سبع مرات منهم ثلاث في مصر، الأولى بالقلعة، ولمدة قليلة، أسبوعين من ٣/ ١٠/ ٧٠٧هـ إلى ١٨/ ١٠/ ٧٠٧هـ، وسيبها أنه ألف كتاباً في الاستغاثة، المعروف بالرد على البكري، لهذا استعدى عليه الصوفية بالقاهرة، فكون له مجلس، فمنهم من برأه ومنهم من أدانته. والثانية بمصر كذلك، في قاعة «الترسيم»، لمدة شهرين أو تزيد، من آخر شهر شوال ٧٠٧هـ، إلى أول سنة ٧٠٨هـ.. والثالثة كانت من يوم ١/ ٣/ ٧٠٩هـ إلى ٨/ ١٠/ ٧٠٩هـ، لمدة سبعة شهور، وخلالها وضع كتاب (السياسة الشرعية)، ولقد عزموا أن ينفوه إلى قبرص، وهدّد بالقتل، فقبل له في ذلك، فقال مقالته المشهورة، وكلمته المشكورة: «إن قتلت كانت لي شهادة، وإن نفوني كانت لي هجرة، ولو نفوني إلى قبرص دعوتُ أهلها إلى الله فأجابوني، وإن حبسوني كان لي معبداً، وأنا مثل الغنمة كيفما تقلبت تقلبت على صوف»، فيئسوا منه وانصرفوا.

ودخل سجن القلعة أيضاً الرئيس السابق محمد أنور السادات، تقول رقية السادات: كنت في سن السادسة عندما اعتقل والدي في معتقل أرميدان بسجن القلعة في قضية مقتل أمين عثمان، وقتها قال لي أحد أقاربي إن والدك مسجون، فأخذت أبكي بكاء شديداً حتى زرته في سجنه، وعندما وجدت التعذيب يطول كافة المساجين أصابني الرعب، فطمأنني الضابط صلاح ذو الفقار وقتها، وقال لي إن والدي لا يعذب مثل باقي المساجين، وفي سجن القلعة أيضاً تم اعتقال فتحي الشقاقي مؤسس وأمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين اعتقل بسبب تأليفه كتاب (الخميني الحل الإسلامي والبديل) وكان وفتنذ يدرس الطب في مصر - ثم أعيد اعتقاله في ٢٠/ ٧/ ١٩٧٩ بسجن القلعة لمدة أربعة أشهر وبعد الإفراج عنه غادر مصر إلى فلسطين في ١/ ١١/ ١٩٨١.

ومن الإسلاميين شكرى مصطفى أمير تنظيم التكفير والهجرة ومجموعته وعبود الزمر قائد تنظيم الجهاد قاتل الرئيس السادات عام ١٩٨١ ومجموعته أيمن الظواهري ومنتصر الزيات كانوا بغرفة واحدة... وآخرون والشيخ عمر عبدالرحمن اعتقل أول مرة عام ١٩٧٠ لأنه رفض صلاة الجنازة على عبدالناصر والشيخ عبدالحميد كشك ١٩٦٦ وأحمد رائف صاحب كتاب البوابة السوداء ١٩٦٦ وخالد الزعفراني ١٩٧٣ والمئات وربما الآلاف غيرهم من كل ألوان الطيف السياسي ومن ليس لهم أي لون سياسي.

وكان المسئول عن سجن القلعة العقيد حسن أبوباشا وكان يعاونه أحياناً الرائد فؤاد علام والنقيب رؤوف خيرت والرائد أحمد راسخ والنقيب محمد ترك وغيرهم ومعظم المعتقلين الذي سبق ذكرهم مروا على أغلب السجون المصرية، فسجن القلعة خصص للاستجواب والتعذيب أو الاعتقال لفترة قصيرة - كان يحدث ذلك أيضاً في السجن الحربي - ينتقل بعدها المعتقل إلى أحد المقرات الدائمة أبو زعبل - طرة - الفيوم -الواحات

(المصدر: من كتيب رحلة من أسوأ زنزانات)



نظرة على أشهر السجون المصرية

أولاً - سجن الفيوم

راعت وزارة الداخلية في اختيار موقع بناء سجن الفيوم وطريقة تصميمه الاعتبارات الأمنية المتعلقة بمنع هروب النزلاء والمعتقلين وأشعارهم بالعزلة والنفي القسري عن العالم الخارجي وتجاهلت تمامًا الاحتياجات الصحية والاجتماعية والنفسية للسجناء والمعتقلين حيث يقع السجن في منطقة (دمو) في مكان صحراوي يبعد عن العمران ويبعد عن مدينة الفيوم بنحو ٢٠ كم من طريق الفيوم بني سويف وتبعد الفيوم عن القاهرة بمسافة ٩٠ كم وقد افتتح هذا السجن في ١٧ مايو ١٩٩٥ ونقل النزلاء إليه من سجن استقبال طرة على دفعات كل دفعة منها نحو ٥٠٠ معتقل وأضيف إليهم ٢٠٠٠ معتقل تم نقلهم من سجون أخرى وبلغ إجمالي العدد الحالي للمعتقلين داخل السجن حوالي ٤٠٠٠ معتقل، وتقوم إدارة السجن بتوزيع النزلاء على العنابر حسب أقاليمهم ويضم السجن ١٢ عنبراً، ٩ عنابر منها للسياسيين، وعنبرين للجنايين، وعنبر آخر للتأديب، وتمتد جميعها على مسافة ١٠٠٠ × ٥٠٠ مت ويضم كل عنبر ثماني عشرة زنزانه وملحق به حمامان، وتأخذ زنازين العنبر شكل حرف H.

ويوجد بالسجن مكان مخصص للتريض عبارة عن قطعة أرض خرسانية تمتد بطول خمس زنازين وعرضها ٦ أمتار، ومحاطة بأسوار ويعلوها سلك شبكي ويضم عنبر التأديب يتكون من خمس عشرة زنزانه فردية والزنازنه مساحتها من ٦ × ٤ متر طولاً وعرضاً وارتفاعها ٤ متر وجدران الزنازنه من الخرسانة المسلحة وكذلك الأرضية، وبكل زنزانه خمسة شبابيك مساحة كل منها ٦٠ سم × ٤٠ سم وارتفاعها عن أرض الزنازنه ٣ أمتار، وشبابيك الزنازنه لا تسمح بدخول أشعة الشمس أو الهواء النقي حيث تطل على المناور الداخلية التي تحتوي على مواسير الصرف الصحي.

ثانيًا - سجن استقبال طرة:

ويقع في منطقة سجون طرة، ويوجد بالسجن ٣ عنابر أ، ب، ج، إضافة إلى عنبر التأديب بهم ما يزيد على ١٦٠٠ معتقل والعنبرين الأولين عنابر متعددة الطوابق ويضم الزنازين الفردية في الدور الأول والجماعية في باقي الأدوار، ويتكون عنبر ج من دور واحد مبنى بالخرسانة المسلحة، وعديم التهوية وهو عنبر حديث البناء وسمي بعنبر شديد الحراسة.

ثالثًا - مستشفى ليان طرة:

تقع مستشفى ليان طرة داخل ليان طرة وهي عبارة عن عنبر منفصل مساحته ٣٠م × ٢٠م وينقسم العنبر إلى دورين منفصلين، يخصص الدور الأول للسجناء الجنائيين، والدور الثاني فمخصص للسجناء السياسيين، وبداخل عنبر المستشفى يوجد دورة مياه بها قاعدة بلدي والأخرى إفرنجي وحوض مياه.

رابعًا - سجن دمنهور

نقطة فاصلة لا تخطئها عين السكان والمسافرين على طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي. المكان كتب بالدم جزءاً أساسياً من تاريخ مصر عبر قرن كامل منذ إنشاء السجن في ١٩٠٨ على مساحة عشرة أفدنة أهدها الخديو عباس حلمي لرئيس وزرائه الجديد. فصاحب القرار بطرس باشا غالي أحد أشهر رموز فترة الاستعمار الإنجليزي. الباشا الذي بدأ وزارته بإنشاء سجن دمنهور ونفسه الباشا الذي تلقى عدة رصاصات مزقت رقبتة على يد إبراهيم الورداني أحد رجال المقاومة الوطنية في ٢٠ / ٢ / ١٩١٠ يقع سجن دمنهور حالياً على بعد ١٦٥ كم من القاهرة و ٤٥ كم من الإسكندرية مكوناً من ١٢ عنبراً خصصت الداخلية ٥ منها للسياسيين و ٣ للجنائيين وأفرغ عنبران في مؤخرة السجن للنساء وآخر للتأديب احتوى على زنازين انفرادية متقابلة. ويحيط بالمكان من

الخارج سور حجري مزود بنقاط حراسة مكثقة ويرتفع لـ ٦ أمتار. يليه من الداخل على مسافة ١٠ أمتار سور داخلي مكهرب ومزود بالأسلاك الشائكة بارتفاع ٥ أمتار.

لا يختلف سجن دمنهور عن أي سجن تقليدي في مصر سوى في نوعية المعتقلين. فالسجن منذ نشأته لم يقتصر على الجنائيين وحدهم. فكان إحدى محطات تجميع الشيوعيين عام ١٩٥١ و ١٩٥٩ على التوالي ونقلهم لسجون أكثر شراسة وحرفية مثل أبو زعبل وطرة والواحات. أيضًا استعملت الداخلية سجن دمنهور كمحطة لتجميع معتقلي الإخوان عام ١٩٥٤. فمنه بدأ الإخوان والشيوعيون أطول رحلة اعتقال في تاريخ كل منهما.

خامسًا - سجن أبي زعبل الصناعي (شديد الحراسة):

يقع سجن أبي زعبل الصناعي في منطقة سجون أبي زعبل والمرج والتي تقع خارج محافظة القاهرة ضمن الكردون المحدد داخل محافظة القليوبية وتبعد منطقة السجون عن القاهرة بحوالي ٣٠ كم تقريبًا ويمكن الوصول إليها عبر طريق مصر إسماعيلية الزراعي (طريق المعاهدة)، أو طريق بليس الشرقية المطل على ترعة الإسماعيلية على يسار الطريق في حالة الذهاب إلى الإسماعيلية ويقع على الطريق مباشرة البوابة الرئيسية للسجن، وتعتبر هي المدخل الرئيسي لمنطقة سجون أبي زعبل والمرج وبعد العبور منها يتم السير لمسافة حوالي ٥٠٠ متر، بعدها يقع السجن في نهاية السجون على اليسار. ويعتبر سجن أبي زعبل الصناعي من السجون المنشأة حديثًا إذ أنشئ في أوائل عام ١٩٩٦ ويوجد على نفس الطريق سجن ليمان أبي زعبل وبعدها على اليسار وحدة تأمين منطقة السجون وتتضمن قوات الشرطة والأمن المركزي ويواجه سجن أبي زعبل الصناعي السجن القديم الذي تقوم حاليًا مصلحة السجون بترميمه.

سادسًا - ليمان أبي زعبل:

يقع ليمان أبي زعبل في منطقة سجون أبي زعبل وهو من السجون المغلقة حيث منعت عنه الزيارة منذ حوالي أربع سنوات، ومعظم نزلاء ليمان أبي زعبل من المنتمين للجماعات الإسلامية المتطرفة، ويضم الليان حوالي ١٦٠ سجيناً من بينهم بعض المحكوم عليهم بالسجن من ٣-٥ سنوات في قضية (طلائع الفتح) والقضية رقم ٢٣٥ أمن دولة عليا، كما يضم أيضاً بعض المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ١٥، ٢٥ سنة في قضية السياحة.

وأخيراً أودع الليان بعض المحكوم عليهم في قضية تنظيم (كرداسة) إضافة إلى بعض المعتقلين القياديين للجماعات الإسلامية.

سابعًا - سجن وادي النطرون (١):

يقع سجن وادي النطرون (١) في الكيلو ٩٢ مسافة طريق مصر إسكندرية الصحراوي، ويبعد عن الطريق العمومي ٥٠٠ م وانتهى بناء السجن في سبتمبر ١٩٩٤، ونقل إليه المعتقلين من سجن استقبال طرة وأبي زعبل الصناعي، وبلغ إجمالي العدد الحالي للمعتقلين حوالي ١٦٢٠ معتقل.

ويضم السجن ٥٤ زنزانة مقسمة على ثلاثة عنابر جميعها للمعتقلين السياسيين، ويشمل كل عنبر ثمانية عشر زنزانة وملحق به اثنين حمام، وتأخذ زنازين العنبر شكل حرف H ويوجد بالسجن مكان مخصص للتريض تمتد بطول خمس زنازين وعرضها ٦ أمتار ومحاطة بأسوار، كما يوجد بالسجن زنازين فردية للإيراد (التأديب) وتوجد في عنبر ١، ٢، زنزانة مساحتها ٦×٤ متر وارتفاعها ٤ متر وجدران الزنزانة من الخرسانة المسلحة التي يصل سمكها إلى أكثر من ٣٠ سم وكذلك الأرضية وبكل زنزانة ٣ فتحات واحدة أعلى باب الزنزانة ويبلغ مساحتها ٢٥٠ سم × ٢٠ سم ويتخللها أسياخ حديدية وأسلاك

شبكة شديدة الضيق، ويقع في مقابل تلك الفتحة فتحتين متجاورتين مساحة كل منهما ١٠٠ سم × ٢٠ سم وارتفاعها عن باب الزنزانة يبلغ ٣ متر وهاتين الفتحتين لا تسمحان بدخول أشعة الشمس والهواء النقي حيث تطلان على زنزانة أخرى تقع خلفهما، وتم إنشاء الفتحتين الأخيرتين في مايو ١٩٩٦ عقب إصابة العديد من المعتقلين بأمراض صدرية وضيق في التنفس.

ثامناً - سجن وادي النطرون (٢):

يقع في الكيلو ٩٧ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، بعد مدينة السادات بحوالي ٥ كم تقريباً وتقع البوابة الرئيسية للسجن على مساحة ٥٠ متر من الطريق على ناحية اليمين باتجاه الإسكندرية، ويحيط بالسجن سور خرساني ارتفاعه سبعة أمتار ويمتد لمسافة ٥٠٠ م وبعرض ٣٠٠ متر، ويتكون السجن من سبعة عنابر فيها ٤ عنابر مخصصة للسجناء والمعتقلين السياسيين والثلاثة الآخرين للجنايين الذين يبلغ عددهم ١١٠٠ سجين جنائي.

وينقسم العنبر إلى قسمين (أ، ب) يضم كل منهما ٩ زنازين ملحوق بكل زنزانة دورة مياه، ولا يوجد بالعنابر غرف للتأديب باستثناء عنبر رقم (٧) الذي يضم زنازين التأديب للسياسيين مع الجنائيين ويبلغ العدد إجمالي للسجناء والمعتقلين السياسيين داخل سجن وادي النطرون ٢ نحو ١٤٠٠ معتقل موزعين على ٧٢ زنزانة.

تاسعاً - سجن الوادي الجديد:

يقع السجن في مدينة الخارجة محافظة الوادي الجديد ويبعد عن القاهرة بمقدار ٦٣٠ كم، تم افتتاح سجن الوادي الجديد في مصر ٥/٢/١٩٩٥، يضم السجن ٢١٦ زنزانة مقسمة على اثنا عشر عنبراً منها أحد عشر عنبر للمعتقلين السياسيين وعنبر واحد للسجناء الجنائيين، ويضم كل عنبر ثمان عشرة زنزانة تأخذ شكل حرف H، ولا تزيد

مساحة الزنزانة الواحدة على (٤×٦ م) بارتفاع ٤ أمتار، وجدران الزنزانة من الخرسانة المسلحة وكذلك الأرضية والسقف وبكل زنزانة دورة مياه غير مسورة مساحتها متر × متر كما أن بكل زنزانة خمسة شبابيك مساحة كل منها (٦٠ × ٤٠ سم) وارتفاعها عن أرض الزنزانة ٣ أمتار، وشبابيك الزنزانة لا تسمح بدخول أشعة الشمس أو الهواء النقي لأنها تطل على المناور الداخلية التي تحتوي على مواسير الصرف الصحي، ويتكدس داخل كل زنزانة ما بين ٢٠ إلى ٢٥ معتقلاً.

قبر ميرى ! ٤٠٠٠ معتقل،

على حافة الدلتا وبداية صحراء مصر الغربية، قررت وزارة الداخلية بناء أحد سجونها النموذجية قريباً من قرية القطا التي تنتمي إدارياً إلى محافظة الجيزة وتبعد ٤٥ كيلو متراً عن القاهرة. لم يكن قرار الوزارة الذي صدر عام ١٩٩٢ مقتصرًا على بناء سجن القطا بل كانت خطة الداخلية في ذلك الوقت تحت قيادة حسن الألفي تقضي ببناء عشرة سجون «نموذجية» بتكلفة نصف مليار جنيه. فبدأت بالقطا وانتهت بسجون الوادي الجديد والفيوم وسلسلة وادي النطرون.

بين الوزير والمساعد.. حزب السجون،

بدأت نظرة الداخلية للمعتقلات والسجون تتغير في أعقاب حوادث التمرد العنيفة التي قادتها الجماعة الإسلامية والجهاد داخل السجون في الصعيد والقاهرة. ووصل الأمر في بعض المرات لاحتجاز قوة السجن بالكامل داخل الزنازين وتهديد الداخلية بالثأر. كانت هذه السلسلة الطويلة من الحوادث العنيفة قد أثرت في قمة الجهاز الشرطي بالكامل. في نفس الوقت كانت الداخلية ومنذ منتصف الثمانينيات بتمويل رسمي من ميزانية الوزارة قد بدأت في إفاد ضباط وخبراء للتدرب في الولايات المتحدة على فنون إدارة المعتقلات السياسية. جاء توقيت عودة «الخبراء الأمنيين» كما أطلق عليهم

ليوافق تغييرًا كبيرًا في طريقة عمل الداخلية خاصة وسط الصدمات العنيفة بين الشرطة والجماعات المسلحة.

قدمت مجموعة الخبراء الأمنيين توصيات لاقت قبولاً فورياً من الوزارة. فبدأت خطة إنشاء السجون شديدة الحراسة على شكل حصون متطورة ومعزولة تماماً عن العالم الخارجي. فنشأ سجن القطا بميزانية ١٨ مليون جنيه في البداية رفعها وزير الداخلية إلى ٢٤ مليون جنيه لينافس أحد مساعديه البارزين - حبيب العادلي وقتها - حيث بدأت تتردد في كواليس الوزارة أنباء عن الصراع الدائر بين العادلي ومعه مجموعة الخبراء الجدد من ناحية والألفي ومعه حرس الوزارة القديم من جهة أخرى. ففي الوقت الذي انفرد فيه العادلي تماماً وبطمينات من جهات سيادية بعملية إنشاء سجن الفيوم العام - معتقل دمو - وأحاطه بهالة من السرية والتشدد جاءت فرصة الألفي ليثبت للقيادات أنه ليس أقل طموحاً من مساعده لشئون أمن الدولة. فوقع الاختيار المتعجل على منطقة القطا في صحراء القطا لينشأ بها سجن القطا شديد الحراسة الذي طالما اعتبره الألفي «رد اعتبار عملياً» على نفوذ العادلي المتنامي. وبعكس العادلي الذي قصر خطط البناء على درج مكتبه ومجموعة ضيقة من المساعدين والمهندسين العسكريين. كان الألفي يتفاخر باستمرار بتصاميم حصنه القادم في صحراء القطا. فتعاونت الداخلية مع المقاولون العرب لبناء تحفة الألفي شديدة الحراسة. فتم بناء السجن على شكل أربعة عنابر تتسع لأربعة آلاف سجين. بحيث يفصل كل عنبر عن الآخر مساحة تصل لـ ٥٠٠ متر كما يحاط كل عنبر بسور ضخمة والعديد من قوات الحراسة المسلحة تسليحاً تاماً.

كانت فكرة الألفي عن السجن المثالي أن يكون مقبرة حقيقية للمعتقلين خاصة ممن حاولوا اغتياله شخصياً عدة مرات. كانت أوامر الوزير السابق صريحة في هذا المجال فتم توزيع نشرة على جميع المهندسين تقضي بتعديل تصاميم السجن المرسله للوزارة. بحيث

لا يترك شباك واحد ولا منفذ للتهوية. وحين احتار المهندسون في تنفيذ هذا الأمر خاصة وأن موقع السجن الصحراوي وبهذا تصميم سيحوّله لقبر جماعي. قام الألفي بزيارة مفاجئة لموقع البناء مصطحباً معه أحد مهندسي الوزارة برتبة عميد وعدداً ضخماً من الجنود الأمر الذي نجح في إرغام الجميع على تنفيذ الأوامر دون مناقشة.

حين بدأ السجن في التكامل كانت عين الألفي مفتوحة على سجن الفيوم يقتبس بعض أفكار العادلي ويحاول تطويرها ليبدو كرجل الداخلية الأكثر حزمًا وتشددًا. فأصدر أوامره المباشرة مرة أخرى بإزالة أبواب العنابر وتحسينها ببوابات مصفحة وكذلك مكاتب الضباط وإدارة السجن والمستشفى الوليد. رفضت شركة المقاولون العرب هذه المرة تنفيذ الأمر واحتجت بالتكلفة. فقرر الألفي زيادة ميزانية السجن من ١٨ مليوناً إلى ٢٤ مليوناً موضعاً لمندوب الشركة أن ميزانية السجن مفتوحة المهم أن يخرج بأسرع وقت وأكبر قدر من الاحتياطات الأمنية. وتنفيذاً للأوامر الرسمية ومع ضخ ٦ ملايين جديدة في ميزانية المشروع بدأت الشركة في هدم ما قد تم بناؤه بالفعل ليعاد البناء من جديد حسب تقلبات الألفي. فظهرت العنابر الأربعة معزولة تماماً عن كل ما يحيط بها من مباني الإدارة والسكن الخاص بالضباط والمستشفى. من ناحية أخرى كانت العنابر مقسمة من الداخل إلى ٧ زنازين تتسع كل زنزانة لحوالي ١٢ فرداً متلاصقين كيفما اتفق. كما تعددت طوابق العنبر الواحد حتى وصلت لثلاثة طوابق معزولة ببوابات مصفحة.

في عام ١٩٩٥ تم افتتاح سجن القطا بحضور حسن الألفي الذي حرص على متابعة السجن يومياً بالتليفون. في نفس الوقت تقريباً كان افتتاح سجن دمو بحضور العادلي ليخرج صراع الضباط الكبار من كواليس الوزارة إلى دائرة النقاش العام.

حاول العادلي إجهاض مشروع الألفي باستمرار فرفع مذكرة بالتكلفة الإجمالية للسجن مقارنة بتكلفة سجنه الخاص ٩ ملايين جنية. مشدداً على أن تصميم السجن

تغير عدة مرات بأوامر من الوزير. من ناحية أخرى كانت القيادة السياسية تراقب صراع المساعد والوزير بمزيج من الفرحة والشعور بالزهو. فالجميع يعملون في آلة القمع بدرجة تنافسية عالية. وإن كان العادلي قد فاز بسجن الفيوم كمنجز فإن الألفي قد أضاف لقبضة النظام سجنًا يبدو نموذجيًا كمقبرة.

«مدفن» القطا العمومي:

بدأت الصراعات تلوح في الأفق خاصة مع افتتاح السجن وبدأ «شحن» المعتقلين في قضايا العنف من سجون طرة والقناطر رجال وأسيوط لسجن القطا شديد الحراسة. فحسب بعض نزلاء السجن كان المعتقلون يتكدسون لأسابيع كاملة في الزنازين دون فتحات تهوية سوى ما يتسرب من هواء عبر قضبان بوابة العنبر الرئيسي. ومع بداية اشتداد حرارة الجو في يوليو ١٩٩٥ بدأت قوافل الموتى في الخروج من الزنازين بمعدل جثة يوميًا وعلى مدار عدة أشهر حسبما يؤكد مجدي أحمد حسين - الأمين العام لحزب العمل -، أحست الداخلية بالخطر خاصة وأن جميع ما يتعلق بالسجن من دفاتر وأسماء المسجونين وملفاتهم كانت ترقد في مكتب الألفي.

ومع زيادة وتيرة القتلى في زنازين القطا حاول الألفي تحسين الوضع بعض الشيء فبدأ العساكر بفتح شباك رئيسي في كل عنبر - العنبر يضم ١٠٠٠ معتقل تقريبًا - بالرغم من ذلك لم تتوقف قوافل الموتى. بالإضافة لذلك كانت مستشفى السجن تعمل بقوة طبيب واحد وأربعة ممرضين من أفراد الأمن ولمدة ٣ ساعات يوميًا فقط وكان الوقت الذي يستغرقه نقل معتقل واحد عبر عدة بوابات جديدة ثم تفتيشه قرابة الساعة الكاملة. فتوفي أكثر من معتقل في الطريق إلى المستشفى ذات الطبيب الواحد متعدد الأغراض. وجدت حالات الوفاة داخل سجن القطا طريقها للصحافة وبعض جمعيات حقوق الإنسان. حيث بدأت الصحف والنشطاء الحقوقيون في إثارة موضوع القطا كمقبرة

جماعية وسط هذا الضجيج الإعلامي والحقوقى جاءت فرصة العادلي حيث قدم مذكرة يعترض فيها على موقع السجن أصلاً باعتباره منطقة غير آمنة لنقل وترحيل المعتقلين. فوجوده في وسط الصحراء وقرباً من قرى القليوبية ومنطقة القناطر - حوالي ٢٠ كم - جعل وضعه قلقاً من وجهة نظر العادلي. فالموقع - على حد تعبير المذكرة لا يمكن أن نتوقع منه أكثر من ثلاث إلى خمس نقاط أمنية مع وجود إمكانية كبيرة لمحاورة هذه النقاط وفرار المعتقلين أثناء الذهاب من وإلى سجن القطا. في ذلك الوقت وبينما مذكرات العادلي تتوالى كان الألفي يحاول تبرير سجنه المفضل بشتي الطرق. فبدأ بتغيير نظام العمل داخل السجن وسمح بفتح الزانزين على أن تعطي إدارة المعتقل «فسحة» للنزلاء حتى الساعة الثانية ظهراً خاصة مع ظهور العديد من حالات الكساح نتيجة التكديس وعدم التعرض لأشعة الشمس كما انتشرت أمراض الدرن والجرب بين مئات المعتقلين الذين خاضوا سلسلة من الإضرابات للضغط على الداخلية بهدف نقلهم لسجون أخرى خارج القطا. جاءت محاولات الألفي لتدعيم موقف مساعده النشط بوصفه «خبيراً» في عموم السجون المخصصة للسياسيين. فلم يخف بعض المسؤولين في الداخلية انتقاداتهم للألفي وأسلوب إدارته للأمن ككل. واضعين القطا كنقطة انطلاق للحديث عن فشل التعامل مع ملفات أمنية حساسة كسياسة المواجهة المفتوحة مع عناصر الجهاد والجماعة الإسلامية وهو الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً انتهى بحفلة توبيخ على الهواء مباشرة من الرئيس لوزير داخلته عقب حادث الأقصر الشهير.

من الألفي للعادلي.. كل شيخ وله طريق؛

جاء خروج الألفي من الوزارة ليضع جميع مفاتيح اللعبة الأمنية في قبضة العادلي بلا منازع. فبدأ بتوزيع المناصب الحساسة على «مجموعة أمريكا» كما أطلق عليها وزاد عدد البعثات الشريطية لأربعة أضعاف ما كان الحال عليه من قبل. من ناحية أخرى بدأت في الظهور بعض الأقسام المستقلة والتي تعمل تحت مظلة أمن الدولة مثل مكاتب

مكافحة نشاط الإنترنت والمجتمع المدني. في ذلك الوقت كان العادلي حريصاً على تغيير منظومة السجون السياسية في مصر كلها. فجعل مقر إدارة سجون الوجه القبلي داخل تحفته البوليسية في الفيوم. أما بالنسبة لسجن القطا فظل العادلي يعتبره «فألاً سيئاً». فبعد توليه منصب وزير الداخلية بدأت مجموعة أمريكا في استخدام سجن القطا كمعمل تجارب للنظرية الأمنية الجديدة والتي تقوم بالأساس على تشويه المعتقل السياسي.

فبدأت مكاتب أمن الدولة في المحافظات - خاصة في الصعيد - في تدبير قضايا جنائية علي وجه السرعة لأعضاء التنظيمات السياسية بالتوازي مع حملة إعلامية ضخمة روجت لصورة السياسي الذي يخرج على القانون العام - لا الطوارئ - في السر. فبدأت حملات القبض على عناصر من الجماعة الإسلامية في المنيا بتهمة تزوير عقود عمل. ورغم أن ثلاثة فقط من أصل ٤٠ معتقلاً يعرفون القراءة والكتابة بالكاد - فأغلبهم من الفلاحين - إلا أن قرار الضبط الصادر بتوصية خاصة من مكتب أمن الدولة أصر على تهمة التزوير وتم ترحيل المجموعة بالكامل لسجن القطا.

في ذلك الوقت كانت تقارير حقوق الإنسان قد نشطت حول سجن القطا وما يحدث فيه فقد أصدرت منظمة «Article 19» التي شكلت في مطلع الألفية تقريراً مفصلاً عن السجون المصرية أفردت فيه لسجن القطا شديد الحراسة وما يدور بداخله عدة صفحات. حيث اعتبر واضعو التقرير أن طريقة بناء وتصميم سجن القطا «تجعل منه قبراً نظامياً للمحتجزين الجنائيين والسياسيين بما يتعارض مع كافة حقوق الإنسان بشكل صارخ» كما ركز التقرير على عنابر المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا فأكد أن «المعاملة التي تتسم بالعنف الشديد من جانب إدارة السجن تضع في حسابها موجة الإضرابات والأحداث العنيفة التي استمرت لشهور في السجون المصرية كرد طبيعي على التعذيب وإهدار حقوق المعتقلين.. كما تخضع إدارة القطا لضغوط نفسية شديدة فأغلب الضباط

الذين يعملون بالمكان خدموا في سجون أخرى شهدت تمردا اتسم بالعنف المتبادل بين المعتقلين والضباط مما جعلهم يشعرون باستمرار أن وضعهم كضباط فضلا عن وجودهم يواجه تهديداً حقيقياً من المعتقلين».

كان هذا الضغط النفسي هو السمة الشائعة في أوساط ضباط مصلحة السجون. خاصة مع زيادة وتيرة العنف في منتصف التسعينيات بشكل مفاجئ فيما رآه بعض أعضاء الجماعات المسلحة ثأراً من «الجلادين». من ناحية أخرى جاء خروج الألفي الراعي الرسمي لسجن القطا وجلوس العادلي المعروف بعداوته الشديدة لرجال الوزير السابق سبباً آخر في التعامل الحرج مع الوزارة. ورغم أن العادلي خصص سيارة إسعاف وسائقاً مؤخراً لنقل المصابين والسجناء إلا أن إدارة السجن شعرت بالخطر فوجود السيارة يضع في رقبتهم مسئولية حياة وموت ٤٠٠٠ سجين دون سند حقيقي من مكتب الوزير ومجموعته استغل العادلي وإدارة مكتبه هذه الهواجس لدى إدارات السجون التي تباهي بها الألفي وفي مقدمتها سجن القطا. فعملوا باستمرار على إرسال تفتيشات مفاجئة. وزاد الأمر تعقيدا أن أصدر العادلي قراره بضرورة تسكين الضباط وأفراد الأمن العاملين ضمن قوة السجن داخل الأسوار. فتم بناء «ميس» ضباط على عجل ملحق بمبنى المستشفى حيث يظل الضباط وأفراد القوة متواجدين مع السجناء لأسابيع طويلة مما كان له أثر مباشر على أداء الإدارة ككل. ففي نفس الوقت الذي بدأ فيه ضباط السجن في حالة من التوتر خشية تعليق تهم الإهمال برقبتهم جاء رد العادلي ليزيد الطين بلة فحدد لمستشفى السجن التي لا تحتوي سوى على عيادة واحدة يعمل بها طبيب بساعة وجهاز ضغط، ٤ ثلاثيات لحفظ جثث المساجين الموتى بعد سحبها من داخل الزنازين وهنا وصلت الأمور إلى ذروتها.

يقول العميد السابق - ع. س - الذي عمل ضمن مباحث سجن القطا منذ إنشائه «لما المسائل وصلت للتلاجات سويت معاشي لأن الوضع هناك صعب جداً.. أنا مش عارف مين المعتقل ومين الضابط.. طول الوقت وعين الواحد على التليفون منتظر اتصال يقول فيه مصيبة جاية.. وقتها اتفقنا في الإدارة على البحث عن أي «مصدر» داخل الوزارة يبلغنا بالقرارات المنتظرة قبل حدوثها.. وقتها كانت تأتي لنا قرارات في منتهى الغرابة.. مثلاً بعض السجناء السياسيين كانوا يرحلون لنيابة القناطر مثلاً أو القليوبية ثم يعودون كجنائين بعد ساعات ويطلب منا تغريبهم في زنازين جنائي.. المشكلة إنك كضابط لا بد تنفذ الأوامر حتى لو مش مقتنع.. وبعد شهرين ثلاثة تلاقي عنبر الجنائي بيكلمك عن الإضراب وحقوق الإنسان والوزارة ما بتحش تسمع السيرة دي أصلاً» «كوكثيل القطا».. صحفيون وبطلجية

كانت استراتيجية العادلي باعتبار سجن القطا من الأماكن غير المرغوب فيها تتغير حسب الطقس السائد. فرغم أن العرف السائد في السجون المصرية يقضي بتوزيع المعتقلين السياسيين خاصة الصحفيين المحبوسين في قضايا الرأي علي معتقلات قريبة مثل مزرعة طرة. إلا أن القضية رقم ٥٢٦٠ لسنة ١٩٩٩ المرفوعة من وزير الزراعة الأسبق «يوسف والي» ضد صحيفة الشعب وثلاثة من العاملين بها قد أخذت منحي آخر حسب توجيهات العادلي. ففور صدور حكم النقض برفض طعن نقابة الصحفيين على قرار الحبس تم ترحيل كل من مجدي حسين رئيس تحرير جريدة الشعب وعصام حنفي رسام الكاريكاتير وصلاح بديوي الصحفي بنفس الجريدة من مقر المحكمة لسجن القطا مباشرة جاء هذا الترحيل العنيف كنوع من رد الفعل سييء السمعة بين أحد أقدم رموز النظام المصري - يوسف والي - وبين الداخلية خاصة وأن القضية كانت حديث الشارع المصري وقتها فكان وضع القطا داخل اللعبة السياسية بمثابة رسالة

شديدة الوضوح من العادلي - الوزير الجديد وقتها- للجميع بأن الأعراف السائدة في اللعبة السياسية اختلفت بوجود وزير حديدي يجمع في صمت.

يقول مجدي حسين لـ«البديل»: «سلسلة السجون شديدة الحراسة كانت ولا تزال هي السجون الأكثر سوءاً في سلسلة السجون المصرية.. ودوماً كان القطا واسمه وما يحدث بداخله شيئاً يفوق توقعات الجميع حتى محترفو الاعتقال» يضيف مجدي «وضعونا بالكلابشات في سيارة ترحيلات عادية وسط حراسة ٨ سيارات أمن مركزي وقد علمت فيما بعد أن مدير إدارة السجون قد أتى خصيصاً ليشرف على إيداع صحفيين في أحد أكثر السجون المصرية شراسة.. بعد ساعتين من التخطب بدا أن السيد اللواء وعساكره لا يعرفون حتى مكان السجن فبدأوا يسألون أولاد الحلال في الشوارع عن طريق السجن..»، «دخلنا القطا وسلمنا الأمانات في غرفة الإيراد وكان الجميع في حالة عصبية حتى وهم في مكاتبهم المصفحة ثم ساقونا إلى أحد عنابر الجنائي وبقينا لعدة أيام وحدنا.. بعدها جاءوا بثلاثة من المساجين الجنائيين بتهم القتل والبلطجة ليصبحوا زملاء قروانة واحدة فهددنا بالاعتصام حتى أخبرنا مدير السجن أنها توجهيات وأوامر عليا لا تقبل النقاش».

وبالرغم من أن الصحفيين الثلاثة مدانون على خلفية «جريمة سياسية» إلا أن إدارة السجن قد عاملتهم بشكل خاص حسب التوجيهات. ففي الوقت الذي «منح» العادلي لزنازين تجار المخدرات والبلطجية مروحة وشباكاً لزيادة كمية الهواء داخل العنابر ومنع مسلسل الوفيات المستمرة. كانت زنزانة الصحفيين ممنوعة من هذه الرفاهية على الإطلاق. وتكرر سيناريو الاعتصام والإضراب مرات عديدة حتى وافقت الإدارة أخيراً على عقد صفقة مع المعتقلين يتم بموجبها شراء مروحة على حساب المعتقلين مقابل الكف عن الإضرابات وإثارة القلق.

وقد عاش الصحفيون الثلاثة داخل سجن القطا شديد الحراسة عدة شهور حاولوا فيها عقد ندوات مع عدد من الجنائيين وتسجيل شكاواهم وتوعيتهم بالوضع السائد فنشط الصحفي صلاح بديوي يتحدث وسط سجناء العنبر حول القضايا العامة خارج السجن خاصة وأن أغلبهم كما يقول بديوي لم ير ماهو خارج الأسوار منذ عقد تقريباً فأغلبهم تم ترحيلهم من سجون أخرى افرغت للسياسيين. دقت هذه اللقاءات الفردية عدة أجراس في الداخلية فبدأت إدارة السجن في تهديد البعض بالتأديب وانتشر المخبرون من الجنائيين يحاولون إيجاد مؤامرة تنوير وهمية فلم يجدوا وهو الأمر الذي ضاعف من ارتباك الداخلية فجاء قرار نقلهم بشكل فوري من عنابر سجن القطا حيث حشروا مع الجنائيين إلى مزرعة طرة حيث يجدون هناك - حسب تعبير ضباط السجن - صحفيين ومعارضين وبتوع سياسة آخرين في انتظارهم بنفس التهم تقريباً.

(المصدر: موقع أنا المسلم للحوار الإسلامي)

حالة السجناء داخل السجون والمعتقلات:

أما بالنسبة لحالة السجناء داخل السجون والمعتقلات فهي غاية في السوء من نواحي التغذية والعلاج والصحة العامة. يقوم أحد المعتقلين المدعنين بسجن استقبال طرة: نحن نعيش برحمة الله فقط، فقد انتشرت العديد من الأمراض داخل السجن بسبب غلقه ومنع الزيارة وعدم تهوية الزنازين وعدم خروجنا للفسحة. وأشد هذه الأمراض وافتكها على الإطلاق مرض الجرب الذي يصيب الجسم كله ويصبح الواحد منا لا يستطيع أن يتماسك ويظل يهرش دائماً حتى يصبح الجسم كله عبارة عن قطعة اللحم الحمراء. وإذا طلبنا الكشف الطبي علينا أن نتظر الدور، وعلى رأي المثل «عقبال ما تتكحل العمشة يكون السوق خرب». ولذلك تنتشر الأمراض داخل السجن، حتى بعد الكشف الطبي علينا يكون العلاج عبارة عن بعض حبات البرشام التي لا تمت لنوع

المرض بصله. ولا توجد فسحة إطلاقاً ولو لمدة خمس دقائق يومياً حتى نرى الشمس أو نستنشق الهواء النقي».

ويعتبر سجن الوادي الجديد على سبيل المثال من أكثر الأماكن رداءة حيث يعاني أكثر من ٧٠٪ من نزلاته من مرض الدرن وهي نسبة أكثر من كافية لنشر الميكروب لبقية السجناء الأصحاء. ويقول والد أحد السجناء هناك: «ابني هيموت في الداخل لمرض بالدردن والسكر وهو هزيل وضعيف جداً. ولم يستطع محادثتي في آخر مرة وهو يخاف يتكلم عن مرضه. أنا بازوره كل شهر ولم ألحظ تحسناً في حالته».

كما يوجد أيضاً داخل سجن الوادي ٢٧ حالة ربو، ١٤ حالة ضغط، ١٢ حالة بواسير، ٧ حالات جرب، ٤ حالات شلل نصفي من جراء التعذيب، ٢٠ حالة كلي، ٧ حالات قلب، والقائمة ما تزال طويلة. وفي سجن الفيوم توجد على الأقل ٥٠ حالة درن، وهو مرض منتشر في سجون استقبال طرة ووادي النطرون ١ و٢ وشديد الحراسة ودمنهور.

وينتشر داخل السجون المصرية نوع آخر من التعذيب وهو الحرمان المتعمد من مواصلة التعليم. فلقد وثقت المنظمة المصرية ٥٣ حالة حرمان من التعليم داخل السجون.

(المصدر: مركز الدراسات الاشتراكية أغسطس ١٩٩٨)



العقرب.. عاصمة السجون الجهنمية

فكرة سلسلة السجون شديدة الحراسة اقترحها مجموعة من الضباط بعد عودتهم من بعثة تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، استغرقت خمس سنوات تدريبوا أثناءها علي يد خبراء المباحث الفيدرالية، واعتبرتها الداخلية فكرة خلاقة وكافية لسد ما اعتبرته عجزاً في سياستها مع الجماعات المسلحة بشكل خاص. في عام ١٩٩١ بدأ وزير الداخلية، السابق، حسن الألفي ومجموعة من مساعديه، منهم اللواء حبيب العادلي مساعد الوزير لشئون أمن الدولة وقتها، في تجهيز هذه الأفكار «الأمريكانى» ووضعها علي أولوية التنفيذ الفوري. كانت الانطلاقة، في نفس العام، من سجن طرة شديد الحراسة المعروف بعد ذلك، بين المعتقلين، بسجن العقرب.

استغرقت أعمال البناء في «العقرب» عامين، ليتم الانتهاء منه في ٣٠/٥/١٩٩٣، ويتكون السجن من ٣٢٠ زنزانة مقسمة علي ٤ عنابر أفقية تأخذ شكل الحرف H، بكل زنزانة لمبة قوتها ١٠٠ وات تتحكم بها تقلبات السياسة العقابية في إدارة السجن، بحيث تستطيع الإدارة قطع المياة والإضاءة وغلق الشبائيك حسب ما تراه مناسباً. من ناحية أخرى خصص الرسم الهندسي مساحة ٢٥ مترًا - ١٥ مترًا على شكل الحرف L بغرض التريض «أحياناً»، كما تستخدم ٢٠ زنزانة كعنابر تأديب خاصة بالمعتقلين السياسيين يمنع عنهم فيها الإضاءة وتبادل الحديث.

فور الانتهاء من بناء السجن وضعت الداخلية جداول لنقل المعتقلين من سجون «ليمان واستقبال طرة وأبو زعبل» إلى السجن الجديد، حتى جمعت الداخلية قرابة ١٥٠٠ معتقل من منطقة طرة القديمة وخارجها، وتم ترحيل الجميع لزنازين شديد الحراسة الجديد ليكون يوم دخولهم هو يوم الافتتاح الرسمي للعقرب بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٣،

الذي حضره «العادلي»، مساعد الوزير النشط، الذي حرص علي أن يكون السجن الجديد ناجحاً من حيث قدرته علي إخفاء المعتقلين، واستنطاقهم بمختلف الطرق.

(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

يقع العقرب، أو طرة شديد الحراسة، على بعد ٢ كم من بوابة منطقة سجون طرة الرسمية، إلا أن وضعه كسجن شديد الحراسة، وكآخر العنقود في سلسلة طرة الشهيرة، جعل موقعه، رغم أنه في مؤخرة السجون، مميزاً فهو محاط بسور يبلغ ارتفاعه سبعة أمتار وبوابات مصفحة من الداخل والخارج كما أن مكاتب الضباط تقع بالكامل خلف الحواجز والقضبان الحديدية.

كل عنبر في شديد الحراسة، يفصل بشكل كامل عن باقي السجن بمجرد غلق بوابته الخارجية المصفحة فلا يتمكن المعتقلون حتى من التواصل عبر الزنازين، كما يفعل المساجين في السجون العادية، نتيجة الكميات الهائلة من الخرسانة المسلحة التي تمنع وصول الصوت.

الفسحة التي لا تتجاوز المشي علي أرضية أسمنتية صلبة لمسافة ٢٥ متراً تنتهي في الثالثة عصراً ويتم إغلاق جميع أبواب الزنازين، لاحظ أن العنابر مغلقة من البداية أصلاً.

محمود علي العباسي، معتقل تم الإفراج عنه منذ شهور، يقول: الفسحة لم تكن للجميع، ٢٠ زنزانة فقط يسمح لهم بالمشي في الممر الأسمنتي، وهؤلاء في عنبر واحد، وأغلبهم ممن تسميهم الداخلية «التائبين» الذين وقّعوا على أظنان من الوثائق التي تدين العنف منذ أواخر التسعينيات، ومع ذلك لم يروا الشمس حتى الآن، يحكي محمود قصته قائلاً: اعتقلت في ١٩٩١ مع مجموعة من الشباب في منطقة الزاوية الحمراء، وكانت التهمة الانتفاء لتنظيم طلائع الفتح، رغم أن القضاء برأ ساحتي، فأنا لم أكن عضواً

بالتنظيم وكل ما هنالك أنني كنت أحضر الصلاة بانتظام داخل «مسجد القدوس» ولم أسمع اسم هذا التنظيم، ولا حتى التهمة الموجهة إليّ إلا بعد ثمانية أشهر من الاعتقال والتعذيب في مقار أمن الدولة.

من طلائع الفتح إلى الجهاد والجماعة الإسلامية.. العقرب لسعته والقبر جمع معتقل طرة شديد الحراسة، العقرب، مختلف المتهمين بممارسة العنف السياسي، فمن طلائع الفتح إلى جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية وحتى الخلايا قليلة العدد للسلفية الجهادية، وظل التعامل الأمني مع العقرب وطريقة إدارته أشبه ما يكون بسر حربي، فمنذ افتتاحه في ١٩٩٣ وحتى بداية الألفية ظل الجميع يتحدثون بحذر عن الضباط العاملين في هذا السجن، خاصة أن الداخلية رفضت منذ البداية أن توكل لإدارة الأمن العام أو مصلحة السجون أي مهام فعلية داخل أسوار العقرب الذي تعاقب عليه ضباط من القوات الخاصة، أشهرهم على الإطلاق العقيد - وقتها - عمر عطوة، ضابط القوات الخاصة، بمنطقة سجون طرة الذي ترأس قوة سجن العقرب منذ افتتاحه حتى عام ١٩٩٥.

يقول أحد المعتقلين السابقين بالعقرب، طلب عدم ذكر اسمه: من عادة الداخلية أن تبدأ رحلة اعتقال المواطنين بحفلة استقبال بشعة، ولأنني كنت معتقلاً من قبل في استقبال طرة وليمان أبو زعل السياسي فقد توقعت وجود حفلة استقبال في السجن الجديد «العقرب»، وحدث ما توقعت لكنها كانت أكثر حفلات الاستقبال التي مررت بها بشاعة.. تم إنزالنا من سيارة الترحيلات باستخدام الكلاب البوليسية ثم أجبرونا على الانبطاح أرضاً لمدة نصف ساعة، ثم جاء بعض أفراد الأمن ونزعوا ملابسنا، القليلة أصلاً، وأمرونا بالمرور بين طابورين من العساكر والكلاب، كل عسكري كان يحمل عصا غليظة أو كابل كهرباء أو جنزيراً، وانهلوا علينا بالضرب لمدة ساعة ونصف حتى سقط الجميع منهزماً.

بمزيج من الحزن والغضب يكمل الرجل كلامه: أثناء حفلة الاستقبال التي حضرتها في بداية ترحيلي للعقرب حاول بعض المعتقلين القيام مرة أخرى بعد أن أنهكهم الضرب فطالت مدة الحفلة.. الأوامر واضحة، الحفلة تنتهي فقط حين يسقط كل المعتقلين أرضاً ولا يبدون أي مقاومة، فكنا نستحلف المعتقلين معنا بعدم الوقوف بعد الضرب.. لأن الباشا يحب يشوفنا وإحنا على الأرض.

العميد، بعد الترقية، عمر عطوة، لم يكن سوى نقطة البداية في سلسلة الضباط الذين تعاقبوا على السجن، كما تؤكد تقارير جمعية مساعدة السجناء، فالعقيد الذي خدم الداخلية بإخلاص في «العقرب» تمت ترقيته لرتبة عميد ونقله في أواخر ١٩٩٧، عقب حدوث تمرد داخل سجن الوادي الجديد - بطن الحوت - كمأمور للسجن وهناك تكرر نفس السيناريو بالحرف.

منذ العام ٢٠٠٢ بدأت الداخلية في «تطعيم» قوة السجن بضباط أمن دولة ومباحث، بالإضافة لضباط القوات الخاصة والأمن المركزي المتواجدين علي الدوام داخل جميع سجون شديدة الحراسة وعلى رأسها العقرب وبطن الحوت والفيوم، فظهر لأول مرة ضباط مباحث في إدارة سجن العقرب في مايو ٢٠٠٢، أما ضباط أمن الدولة الذين تواجدوا في السجن منذ البداية فقد اتسع نشاطهم وخصصت لهم ٦ مكاتب تحقيقات مكيفة بجوار كل مكتب غرفة فارغة إلا من أدوات الصعق الكهربائي وبعض أدوات التعذيب، حسب شهادة المعتقل كريم محمد التي حصلت «البديل» عليها من أسرته، يقول كريم: انتقلت لسجن طرة شديد الحراسة - العقرب - في عام ١٩٩٩ بعد حصولي علي تذكرة مرضية تم نقلي لمستشفى طرة المركزي لإجراء عملية فتاء غير مرتجع في الخصيتين عانيت منه في سجون الوادي الجديد والفيوم على التوالي نتيجة التعذيب،

بعد العملية والإفاقة عرفت من بعض العساكر أن خط السير قد تغير وأن زنزاتي الجديدة في العقرب.

الحكايات عن التعذيب داخل العقرب تكاد لا تنتهي، رغم أن سجن طرة شديد الحراسة (العقرب) ظل ضمن السجون المغلقة، بمنع الزيارات والأدوية بصورة نهائية عن المعتقلين، بقرار من وزير الداخلية حتى العام ٢٠٠٣م.

فقد وصفت جمعية حقوق الإنسان لرعاية السجناء الفترة التي تلت قرار الإغلاق، في تقريرها عن حالة السجون المغلقة في مصر ٢٠٠١ بأن العقرب وما يحدث بداخله يعد انتقاما غير مبرر، حيث اجتاحت الداخلية نوبة من العنف الشديد في نهاية التسعينيات ضد أعضاء التنظيمات المسلحة المعتقلين في أغلب السجون المصرية خاصة العقرب، فبدأت حملات التفتيش بشكل مفاجئ عدة مرات في الشهر، بعد أن كانت تمارس ٤ مرات في العام، حيث يقف مئات الجنود شاهرين الأسلحة في باحة العقرب ويأمرون المعتقلين بالخروج من الزنازين.. فور الخروج تبدأ أشنع حملة تعذيب جماعي يقودها ضباط أمن الدولة والجنود المسلحون مع الكلاب البوليسية حيث تشمل الحفلة الضرب في أماكن متفرقة وتعريض المعتقلين لنهش الكلاب المدربة كما يقوم الضباط، خاصة في فصل الشتاء، بنزع ملابس المعتقلين بشكل كامل.

(موقع محيط ٢٥/١/٢٠١٢)

«يضيف كريم»: في ذلك الوقت كنا نناشد الداخلية الإفراج عن المعتقلين على خلفية قضايا طلائع الفتح والجهاد وبعض الجماعات الصغيرة مثل الوعد الحق وغيرهما خاصة بعد أن وقعت الغالبية على ما يسمى بإقرار التوبة منذ ١٩٩٤، ومع ذلك لم تفرج الداخلية سوى عن ١٠ فقط من التائبين حتى ٢٠٠٢ وأغلبهم دارت حوله شبّهات العمل مع إدارة السجون التي وقعوا على الإقرارات فيها.. فور دخولي العقرب، ونظرا

لظروف مرضي توقعت أن يكون التحقيق الروتيني معي في الزنزانة، حيث لم أكن قادراً على السير إطلاقاً.. لكنني فوجئت بأربعة عساكر يجبرونني على السير فلما أوضحت لهم عدم قدرتي جروني من كلابش ربطه أحدهم في ساقي اليسري مسافة تزيد على ١٠٠ متر حتى أغشي علي ولم أفق إلا على صوت أحد الباشوات يسبني «...».

بعد فترة صمت يستكمل كريم قائلاً: من خلال التحقيق وطريقة الأسئلة عرفت أن المحقق أحد ضباط أمن الدولة فأشرت إلى كوني مريضاً لا أزال في فترة النقاهة بعد العملية، وأني أودعت العقرب بعد ٤٨ ساعة فقط من الجراحة، فكان رد فعله أن انهال علي بالضرب الشديد بلا مبرر، ثم سحبوني إلى غرفة مجاورة لها باب يفتح على مكتب الضابط فقط، وقام بعض أفراد الأمن بضربي بالعصيان ثم ربطوا طرف أحد الأسلاك في منطقة حساسة والآخر في صدري واستمرت جلسة الصعق بالكهرباء لمدة ساعة تقريباً فقدت خلالها الوعي عدة مرات، وكنت أصرخ فيهم سائلاً عن السبب الذي أعذب من أجله.

حسنية محمد شوقي والددة كريم قالت لنا: ابني اعتقل وعمره ١٩ عاماً، ولم أعرف عنه شيئاً سوى من بعض أهالي المعتقلين الذين صادف وجودهم زيارة لذويهم المرضي في مستشفى طرة فأخبرني أحدهم بأن كريم نقل للعقرب، وأنه يخشي على حياته هناك نظراً لسمعة السجن السيئة، بعدها أصبت بارتفاع مزمن في ضغط الدم ومرضت بالسكر وحتى الآن أتلمس أخباره بالكاد في الزيارات التي غالباً ما ترفض، وحتى الشهادة التي تنشر الآن لأول مرة في الصحف هربت من الداخل بمعجزة.

١٥٠٠ معتقل بلا قضيتة وبلا زيارت وبلا أدوية..تعذيب وبس؛

الحكايات عن التعذيب داخل العقرب تكاد لا تنتهي، رغم أن سجن طرة شديد الحراسة «العقرب» ظل ضمن السجون المغلقة، بمنع الزيارات والأدوية بصورة نهائية عن المعتقلين، بقرار من وزير الداخلية حتى العام ٢٠٠٣.

فقد وصفت جمعية حقوق الإنسان لرعاية السجناء الفترة التي تلت قرار الإغلاق، في تقريرها عن حالة السجون المغلقة في مصر ٢٠٠١ بأن العقرب وما يحدث بداخله يعد انتقاما غير مبرر، حيث اجتاحت الداخلية نوبة من العنف الشديد في نهاية التسعينيات ضد أعضاء التنظيمات المسلحة المعتقلين في أغلب السجون المصرية خاصة العقرب، فبدأت حملات التفتيش بشكل مفاجئ عدة مرات في الشهر، بعد أن كانت تمارس ٤ مرات في العام، حيث يقف مئات الجنود شاهرين الأسلحة في باحة العقرب ويأمرون المعتقلين بالخروج من الزنازين.. فور الخروج تبدأ أشنع حملة تعذيب جماعي يقودها ضباط أمن الدولة والجنود المسلحون مع الكلاب البوليسية حيث تشمل الحفلة الضرب في أماكن متفرقة وتعريض المعتقلين لنهش الكلاب المدربة كما يقوم الضباط، خاصة في فصل الشتاء، بنزع ملابس المعتقلين بشكل كامل

ويذكر التقرير أيضًا أنه وإمعانا في زيادة معاناة السجناء يردد مئات الجنود بصوت واحد نشيدًا من تأليف ضباط الداخلية بشكل مكرر:
 وسع وسع يا كتكوت خلي القوة الضاربة تفوت.
 سني مين سني ايه بسم الله هانقضي عليه.
 هانعلمكم حب وطنكم وإزاي طاعة حكامكم.

وبعدها يبدأ الجنود في تدمير المقتنيات الخاصة بالمعتقلين، من أغذية وأطباق، وهي المستلزمات التي اشتراها السجناء بأنفسهم الخاص حيث لا تصرف إدارة السجن منذ إنشائه أي أغذية أو مستلزمات للمعتقلين، رغم أن أغلبهم وقع على ما يسمى بإقرار التوبة منذ سنوات طويلة.

من ناحية أخرى رصد تقرير السجون في مصر، الذي أعدته هيومان رايتس ووتش أن ١٥٠٠ معتقل سياسي من نزلاء العقرب البالغ عددهم - حسب المنظمة - ١٦٠٠

معتقل حالياً لم تصدر ضدهم أي أحكام قضائية، وأن أغلب القضايا التي رفعت ضدهم منذ التسعينيات تم الحكم فيها بالبراءة ورغم مرور ١٥ عاماً على افتتاح العقرب وخمسة أعوام على فتح باب الزيارة إلا أنه مازال هناك معتقلون بلا قضية نجحت الداخلية في إخفائهم كل هذه السنوات.

جمال فهمي، عضو مجلس نقابة الصحفيين والمعتقل السابق بسجن مزرعة طرة، يقول: رغم أنني في المزرعة بعيد بشكل أو بآخر عما يدور في العقرب إلا أنني شهدت بعضاً من الروايات التي تنتشر داخل منطقة طرة عن بشاعة ما يحدث في العقرب، مثل أحد ضباط السجن، فضل فهمي عدم ذكر اسمه، الذي أخبرني أيام اعتقالي عام ١٩٩٨ أن نسبة ١٥٪ من المعتقلين في شديد الحراسة بطرة قد توفوا نتيجة التعذيب المستمر هناك. وعلق الضابط نفسه أن هذه نسبة معروفة للداخلية في هذه النوعية من السجون، حيث لا رقابة على الإطلاق فهناك - حسب ما سمعت من بعض المعتقلين - مفرمة حقيقية لا تبقي من آدمية المعتقل شيئاً، وكل أنواع التعذيب متاحة وكل ضابط وشطارته.

ويتساءل فهمي: إذا كانت وسيلة الداخلية الوحيدة للتعامل مع شباب صغار سن كانوا مشاريع عنف محتملة هي تلك الطريقة الوحشية فهل تنتظر الداخلية والمجتمع ككل من هؤلاء أن يتخرجوا في العقرب وغيره من السجون كمواطنين صالحين؟ أم كإرهابيين تدفعهم رغبة عميقة ومنطقية في الانتقام؟.. وتظل أسئلة فهمي تنتظر الإجابة.

(المصدر: جريدة مصرنا العربية نقلاً عن موقع التعذيب في مصر)

